العلاقات الأردنية اللبنانية 1921-1946

حنان سليمان ملكاوي، عبد المجيد الشناق *

ملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقات الأردنية اللبنانية خلال عهد الإمارة 1921 حتى 1946م وتستعرض تطورها وبيان موقف الطرفين من الأحداث السياسية على الساحتين المحلية والعربية، وأهمها الثورة السورية الكبرى 1925-1927م ودور الأردن في إسنادها وتقديم الدعم لها. وكذلك العلاقات بينهما خلال الحرب العالمية الثانية، لا سيما أن الأردن ساهم في إنجاح المخطط البريطاني في إعادة سلطة النظام العراقي من خلال مشاركة الوحدة العسكرية من الجيش العربي في العمليات العسكرية البريطانية في العراق وفي سورية ضد سياسة المندوب السامي الفرنسي المناهضة لبريطانيا والموالية للسياسة الألمانية وحكومة فيشي الفرنسية، وبيان الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى الذي طرحه الأمير عبد الله وإبراز دور الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية تجاه المشروع القومي الوحدوي الهاشمي، وكذلك تناولت الدراسة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بينهما.

وسوف تعالج هذه الدراسة الأسئلة التالية:

1- كيف بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين بالرغم من السياسة الانتدابية القائمة وتنافسها على الوطن العربي؟

2- أين ظهر التطابق في المواقف تجاه الأحداث الوطنية والقومية؟

3- كيف تطورت العلاقة بين الدولتين في المجالات الثنائية السياسية والاقتصادية والثقافية؟

الكلمات الدالة: العلاقات الأردنية اللبنانية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات الدبلوماسية، الأحداث السياسية.

المقدمـة

بعد احتلال دمشق ووضع سورية ولبنان تحت الانتداب (الاحتلال) الفرنسي، صدر مرسوم جمهوري في فرنسا بتاريخ 23 تشرين الثاني 1920، حدد سلطات المفوض السامي الفرنسي في هذين القطرين وصلاحيات السكرتير العام للمفوضية الفرنسية، وبموجب هذا المرسوم منح المفوض السامي سلطات رئيس الجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان في تنفيذ الانتداب الذي أقر في مؤتمر سان ريمو بتاريخ 24 نيسان 1920، وكذلك قيادة القوات البرية والبحرية الفرنسية الموجودة في هذين القطرين[1].

ويذكر أن الجنرال غورو (Gouraud) (المفوض السامي الفرنسي)، قد أنشأ دولة لبنان الكبير في 31 آب 1920، بفصل الأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع، وراشيا، وحاصبيا عن سورية وإلحاقها بلبنان) أي قبل صدور ذلك المرسوم بنحو ثلاثة أشهر. وتولى السلطة التنفيذية في لبنان وبلاد العلويين حاكم فرنسي، كما فصل جبل الدروز عن دولة دمشق بتاريخ 16 آذار 1922، وأصبح كياناً قائماً بذاته برئاسة حاكم تابع للمفوض السامي هو الأمير سليم الأطرش[2].

وكان وزير الخارجية الفرنسي أرستيد بريان (Aristide Briand) قد بين أهداف فرنسا من تجزئة البلاد السورية وتكوين دولة لبنان من خلال الرسالة التي بعثها إلى الجنرال غورو في 17 آذار 1921، فذكر "أن استقلال لبنان الكبير الذي أعلن في السنة الماضية هو البرهان الأول على سياستنا، فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلياً إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا فيما بعد، دون أي نيات مخفية، وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق، ولا ينبغي، على أي حال، أن نغرق هذا القطر المسيحي في المحيط العربي المسلم الذي يفوقه كثيراً في العدد، ويبدو أنه من المتعذر جني ثمار السياسية الآنفة الذكر، إلا إذا ظلت أكثرية السكان في لبنان مسيحية"[3].

وفي سنة 1926 تحول لبنان إلى جمهورية تنعم بدستور

* كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2013/3/13، وتاريخ قبوله 2013/9/24.

© 2014 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ديمقراطي برلماني[4]. ونص الدستور على انتخاب رئيس للجمهورية وعلى إقامة وزارة مسؤولة ومجلسين مجلس النواب ومجلس الأعيان. وبالرغم من أن هذا الدستور عدل عدة مرات وعلقه المفوضون الساميون أكثر من مرة، فإنه لا يزال في أساسه الدستور المعمول به إلى الآن. ولم ينص على أن للدولة ديناً معيناً كما هي الحال في دساتير الدول العربية. وفي سبيل المحافظة على التوازن الطائفي فقد نشأ تقليد دستوري بموجبه يكون رئيس الجمهورية مارونياً؛ لأن الموارنة أكبر طائفة في لبنان، ورئيس الوزارة مسلم سني ورئيس المجلس النيابي شيعيً ووزير الدفاع درزي[5].

وقد عملت فرنسا على زيادة تجزئة لبنان من خلال تنظيم تمثيل الأقليات الدينية في المجالس التمثيلية، فتم تمثيل كل طائفة دينية يزيد عدد أفرادها عن عشرين ألف نسمة في المجلس النيابي اللبناني، واستغلت الخلافات الدينية التي كان يعاني منها لبنان أكثر من أي قطر آخر، حيث تشكل بعض الأقليات والطوائف أقليات جغرافية متماسكة، فجبل لبنان يتواجد فيه الموارنة والدروز، وفي المناطق الساحلية من لبنان توجد طوائف مسيحيه أردثوكسية وبروتستانتيه، بالإضافة إلى الأغلبية الإسلامية السنية في الوسط والشمال والشيعية في وسط الداخل والجنوب[6].

وأناط الدستور السلطة التشريعية بمجلس الشيوخ والنواب، واعتمادا على الطائفية وزعت مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها ستة عشر حسب دستور 1926 على النحو التالي، موارنة (5) مقاعد، سنة (3) مقاعد، شيعة (3) مقاعد، روم أرثوذكس (3) مقاعد واحد، الروم الكاثوليك (1) مقعد واحد، دروز (1) مقعد واحد، والأقليات الأخرى (1) مقعد[7]. وهكذا كان دستور 1926 قد كرس التجزئة في لبنان.

وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، بالرغم من سوء الأوضاع السياسية إلاَّ أنه ظهر تحسن اقتصادي. وأعلنت فرنسا سنة 1941 استقلال لبنان الذي تم إقراره رسمياً في عام 1943 وشارك في مؤتمر سان فرانسيكسو آذار 1945. وحصل على مقعد في هيئة الأمم سنة 1945. وفي سنة 1946 تم جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي اللبنانية في عهد رئيس الجمهورية بشاره الخوري[8].

وقد واجهت الجمهورية اللبنانية مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، ناتجة عن طبيعة موقع لبنان الجغرافي وتاريخه، وتركيبه الاجتماعي الذي يتميز باختلاف السكان وتباين أديانهم، وهناك عاملان حددا طبيعة العلاقات التي تربط لبنان بجيرانه من الدول العربية، العامل الأول هو اللغة العربية وذلك الجزء الكبير من السكان المسلمين الذي يشد بجزء من لبنان نحو العروبة والقضايا العربية. أما العامل الثاني، فهو اتجاه لبنان نحو المدنية الغربية والجزء الكبير من سكانه هم المسيحيون الذين يبدون تخوفاً من ذوبان لبنان في مجموعة عربية ذوبانا يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص. ولذلك، كان يرى نفسه مهدداً بمشكلات من الداخل ومن الخارج[9].

العلاقات السياسية بين لبنان والأردن 1921-1945

1- موقف دروز لبنان من قدوم الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن 1921-1922

تعود بداية العلاقات التي ربطت الأمير عبد الله بن الحسين مع دروز[10] لبنان، عند قدومه إلى معان بتاريخ 21 تشرين الثاني 1920، بهدف تحرير سورية من الفرنسيين وإعادة فيصل ملكاً عليها، حيث لاقت دعوته استجابة لدى الدروز الذين بدأوا يدعون له ويلتحقون به، لذلك عمل رشيد طليع[11] على الدعوة له في منطقة السويداء (لبنان)، ثم التحق به في 27 آذار 1921، مع عدد كبير من فرسان جبل الدروز[12]، كما نشط فؤاد سليم[13] في الدعاية له بين العشائر الأردنية وعند تأسيس الإمارة أصبح رشيد طليع أول رئيس للحكومة بتاريخ 11 نيسان 1921. وكان أسد الأطرش زعيم الدروز قد توجه من عمان إلى السويداء بتاريخ 12 آب 1921، معلناً أنه قادم للاستيلاء على البلاد باسم الشريف عبد الله ورفع رايته فيها، لكن الفرنسيين وجهوا حملة عسكرية إلى جبل الدروز، استسلم على أثرها، ثم نقلوه إلى دمشق بتاريخ 22 آب 1921[14].

وفي السياق نفسه اعترفت بعض الجرائد اللبنانية بالدعاية التي بثها دروز لبنان للأمير عبد الله بن الحسين في الجبل جاء على سبيل المثال في جريدة البيان: "...، أنه يوجد في جبل الدروز على حدود شرقي الأردن وفي منطقتي صور وصيدا رجال وزعماء من أنصار عبد الله يدعون له،... ولما زرنا سورية في شهر أبريل رأينا بأم العين حالة الأمن المضطربة وتحققنا أن الأمن مفقود تماماً بين بيروت ودمشق وفي كل المنطقة المتاخمة لشرق الأردن"[15].

كما أصبح عادل إرسلان[16] بعد عودته من أوروبا 1921 مستشاراً للأمير عبد الله، وكان قد رفض عرضاً من الجنرال غورو بالعودة إلى لبنان وتسلم وظيفة كبرى يختارها[17].

وكان زعيم الدروز سلطان الأطرش[18] قد قاد سنة 1922 ثورة ضد الانتداب الفرنسي في جبل الدروز بسبب قضية أدهم خنجر[19] الذي التجأ إلى شرقي الأردن واحتمى بالقائد فؤاد سليم، الذي نصحه باللجوء إلى مكان آمن، حيث أرسله بصحبة شكيب وهاب إلى القريا ليحتمي بحمى سلطان

الأطرش، وعندما وصل إلى القريا في 17 تموز 1922 اعتقلته السلطة وأرسلته مخفوراً إلى سجن السويداء، فطالب بإطلاق سراحه لكن السلطات الفرنسية رفضت ذلك فما كان منه إلاَّ أن استنفر سكان الجبل، فلبى بعضهم طلبه وحاصروا سجن السويداء[20]. كان لهذه الثورة صدى في إمارة شرق الأردن ودمشق، حيث قدم الأمير عبد الله الدعم لها، إلا أن ضغط المفوض السامي الفرنسي على المعتمد البريطاني في الإمارة الذي طلب من الأمير الضغط على سلطان الأطرش ووقف تمردة، وإلاَّ فسيتم قصف معسكره بالطائرات، فما كان منه إلاَّ أوقف تمرده وعاد إلى جبل الدروز في 5 نيسان 1923[21].

ويذكر أن بعض اللبنانيين تسللو عبر سورية إلى داخل الأراضي الأردنية وربما ذلك لدعم الثورة أو الترويج لها فقد جاء في جريدة البيان: كانت دورية من الدرك مؤلفة من جنديين تتجول مساءً قرب وادي الصفا فرأت على بعد 1500 متر، ثمانية أشخاص مسلحين، ووجد اثنين منهم متأخرين نحو 500 متر عن البقية، فأسرعت الدورية إليهم، ولكن المجموعة الأولى اختفت بين الأشجار، فقبضت على الاثنين المتأخرين وهما محمد سعيد خنافر وعلي خليل من قرية ريحان من أعمال لبنان الكبير، وصادرت منهما بندقيتهما، وقذيفة يدوية، وقد ظهر أن مجموعهم ثمانية أشخاص؛ هم: حسن علي من قرية ريحان وهو الزعيم أو القائد، ومحمد علي أسعد من عين نبي، وأحمد يعقوب من دربديه، وحسن سليمان، ولمعان أحمد الحاج، وعلي حرب من تولين، وأنهم آتون من جبل لبنان يقصدون الذهاب إلى شرقي الأردن، وقد أخرجت فصائل من الدرك لجهات مختلفة للبحث عنهم، ولكن اتضح أنهم توجهوا إلى شرق الأردن عن طريق نقيب سباخ، أما الاثنان، فقد سلما إلى قائد درك القنيطرة ليرسلا إلى لبنان[22].

2- الموقف الأردني واللبناني من الثورة السورية الكبرى (1925-1927)

كانت السياسية التي اتبعها حاكم الجبل الفرنسي كاربيه تمتاز بالتعسف والسجن والنهب وملاحقة المجاهدين، إضافة إلى رفضه في 5 نيسان 1925 استقبال زعماء الدروز في السويداء، وتجاهله لاتفاقية الدرزية الفرنسية في دمشق حين طلبوا تنفيذها القاضية بتعيين حاكم أهلي للجبل من المنطقة، حيث هدد كل من يطالب بذلك بالسجن. وعندما استقبل بعضهم في بيروت بتاريخ 17 حزيران 1925، أساء استقبالهم، واعتقل منهم: عبد الغفار وحمد الأطرش، ولما علم سلطان الأطرش بذلك قرر إعلان الثورة[23].

وأول عمل عسكري قام به الثوار إسقاط طائرة فرنسية، ثم توجهوا إلى صلخد واحرقوا مركز البعثة الفرنسية والأوراق الرسمية فيها، وسرعان ما استقطبت الثورة عددا كبيرا من المجاهدين، ثم امتدت إلى حماة ودمشق وحلب وتدمر[24].

ولم ينتظر الوطنيون في لبنان لتصل الثورة إليهم، بل سارعوا إلى الالتحاق بها وشكل الدروز أكثريتهم الساحقة وخاصة دروز إقليم وادي التيم، لعلاقتهم القوية مع دروز سورية والأردن، وقد تمكن الثوار بقيادة زيد الأطرش من تحرير الإقليم واجتازوا الحدود اللبنانية تلبية لطلب دروز حاصبيا وكوكبا، ثم قطعوا طريق بيروت دمشق. ونتيجة لذلك، سعت سلطة الانتداب الفرنسي لمقاومة الثورة في الجنوب اللبناني بقواها وقوى السلطة اللبنانية الخاضعة لها، وكذلك الاعتماد على مساندة حلفائها من المسيحيين الذين سلحتهم لقتال الثوار من شمال لبنان إلى جنوبه[25].

وقد انقسم شيعه لبنان، بين مؤيدين للثورة في مناطق بعلبك والكرمل، ومعارضين وخاصة الشيعة في الجنوب اللبناني لقناعتهم بضرورة التأقلم مع لبنان الكبير في ظل السلطة الفرنسية، وبسبب موقفهم اعترفت السلطة الفرنسية بالشيعة أوائل سنة 1926 طائفة مستقلة[26].

أما بالنسبة للسنة في لبنان، فقد انظم لها الكثير رغبة في التخلص من سيطرة الانتداب وآملاً في الوحدة بين سورية ولبنان.وأحدث انتقال الثورة إلى لبنان تطوراً مهما في مسارها، وكان له أبعاد عسكرية وسياسية، وعملت سلطة الانتداب الفرنسي على قطع طريق بيروت- دمشق لمنع وصول النجدات للثائرين[27].

وفي شهر أيلول 1925 عقد عبد الرحمن الشهبندر اجتماعاً في قرية البويضة إحدى قرى البادية الأردنية للقيام بهجمات ثورية ضد القوات الفرنسية في سورية وقد حضر الاجتماع من الجانب الأردني سليمان السودي الروسان، وعلي خلقي الشرايري وخلف التل[28].

أما بالنسبة لموقف الأمير عبد الله، فقد كان مزدوجاً إذ أظهر عدم تعاونه مع الثوار السوريين لكونه حاكماً تحت الانتداب البريطاني، ولكنه احتفظ بالاتصالات السرية مع سلطان الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر وغيرهم من أجل دعم الثورة[29].

أما في شرقي الأردن، فقد أعلنت سلطة الانتداب البريطاني موقفها المعادي للثورة منذ بداية قيامها، وعملت على الضغط على الحكومة الأردنية لطرد كل من حسن وسعيد حيدر اللاجئين السوريين، وطلب قائد الجيش الأردني بيك باشا من زعماء العشائر في إربد عدم مساعدة الثورة. وأصدرت الحكومة بلاغاً في 20 أيلول 1925 بمنع عبور الحدود بين الأردن

وسورية من غروب الشمس وحتى الفجر، كما اجتمع الأمير عبد الله و بيك باشا مع شيوخ العشائر في عمان وألقى عليهم الأمير عبد الله ورئيس الحكومة على رضا الركابي نصائح، وأخذت عليهم تعهدات بعدم التدخل ومساندة الثورة كما عززت الحكومة تواجدها الأمني على محطة المفرق بوضع مصفحة عسكرية [30]. ويذكر خله أن الأمير عرض على الحكومة الفرنسية إخماد الثورة فيها مقابل جلوسه على عرش سورية[31]

ولأجل منع انتشار الثورة إلى شرقي الأردن أصدرت رئاسة النظار بلاغاً جاء فيه: "أنه يجب على كل مسافر من سورية إلى شرق الأردن التأشير على جوازه من قبل القنصل البريطاني في دمشق، حيث سيقوم رجال الشرطة والدرك في الإمارة بمراقبة الجوازات في القطارات الآتية من سورية، وإنزال كل من لم يكن جوازه حاملاً تأشير القنصل البريطاني في دمشق من القطار"[32].

وبالرغم من جميع المحاولات البريطانية إلا أن الشعب الأردني دعم الثوار بالسلاح والمال والتموين، وجعل من أراضي إمارة شرقي الأردن قاعدة انطلاق وتموين للثوار عبر محطة المفرق وملجأ آمنا لهما، كلما اشتد الضغط الفرنسي عليهم. ويذكر أنه لولا الدعم الذي قدمه رئيس الحكومة الأردنية علي رضا الركابي لما استمرت الثورة هذه المدة، والجدير بالذكر أنه شارك عدد من أفراد قبيلة بني صخر في معارك الثورة، ولكن نتيجة الضغط البريطاني على الأمير والحكومة، اتخذت مجموعة من الإجراءات لمنع التحاق أهالي إمارة شرقي الأردن فيها خاصة التشديد على مراقبة الحدود[33].

وبالرغم من المضايقات والضغوط من قبل سلطة الانتداب البريطاني التي كان يتعرض لها الأردنيون بسبب دعمهم للثورة السورية، إلاَّ أن ذلك زادهم تلاحما مع الثورة السورية فاحتضنت عمان والكرك وإربد والسلط والموقر والأزرق وغيرها من المناطق هؤلاء الثوار[34]. وكان من أهم الذين وقفوا وقدموا الدعم للثورة السورية، حديثة الخريشا الذي كان يقدم الرواحل والإدلاء والطعام[35].

ولقد طلب المعتمد البريطاني من الأمير 5عبدالله عدم مساندة أهالي الإمارة للثورة وحمايتهم الثوار وعدم استقبال اللاجئين وضرورة بقاء الجميع في الإمارة على الحياد، كما طالب بإبعاد علي خلقي الشرايري والشيخ فواز البركات لدعمهم الثوار السوريين[36].

وقد ذكر الجنرال اندريا (Andrea) الحاكم السابق لجبل الدرزو، عن دعم الأردن للثورة بقوله: "إنه لو لم يجد الثوار الاستقبال الحسن في شرقي الأردن، ولو لم يتمكنوا من التزود بالأسلحة والذخيرة منها، ولو لم يتلق سلطان الأطرش الذهب الضروري لتجنيد عصاباته وإعاشتها، لانتهت الثورة منذ زمن طويل، ولعاش الجبل في آمان"[37].

وهكذا نلاحظ أن معارك الثورة السورية لم تصل الأراضي الأردنية بعكس لبنان التي شملت الثورة معظم مناطقها، لكن كلا الطرفين دعماً الثورة بما يتناسب مع إمكاناتهما وكذلك مجريات الثورة.

وكان حزب الشعب الأردني قدم عريضة احتجاج سنة 1927 إلى الأمير عبد الله والمندوب السامي البريطاني، والمعتمد البريطاني بعمان ورئيس النظار على التدابير الفرنسية في سورية جاء فيه: "... إن المعاملة التي سارت عليها الدولة الفرنسية مع إخواننا سكان سورية الشمالية قد أثارت فينا ثورة النفس الأبية التي لا ترضى بالذل ولا تصبر على ضيم"، كما أشارت العريضة إلى اعتداء القوات الفرنسية على عشيرة بني صخر وقتل بعض أطفالهم ونسائهم لدعمهم ومؤازرتهم للثوار[38].

بقيت منطقة الأزرق معقلاً كبيراً للثورة السورية حتى سنة 1927، وكانت القوات الفرنسية تجتاز الحدود الأردنية لملاحقة الثوار، ولذلك أصدر رئيس حزب الشعب الأردني بتاريخ 1927/5/23 بياناً ندد فيه بذلك[39].

وأذاع القائد البريطاني لمنطقة الأزرق بياناً بتاريخ 13نيسان 1927، أعلن فيه الأحكام العرفية، وأوضح أن البقاء في الأزرق مسموح به لغير المحاربين وللأولاد والشيوخ، وإثر ذلك حاصر البريطانيون الثوار ومنعوا عنهم الطعام والماء، وأعقب ذلك منشور الكابتن أرنود (Arnuod) الذي إذاعة بتاريخ 17 حزيران، حيث أنذر فيه جميع الأشخاص الذين ليس لهم وسائط معيشه ظاهرة في الأزرق العودة إلى أوطانهم ضمن مهلة 14 يوماً، وأسفرت هذه الإجراءات عن استسلام كل من عبد الغفار الأطرش وعلي وأسد ومتعب الأطرش وما يقارب الفي نسمة منهم عادوا إلى جبل الدروز، بينما ذهب بعضهم إلى السعودية[40]، وبقي بعضهم الآخر في إمارة شرقي الأردن[41].

أدت الظروف بعد انتهاء الثورة السورية سنة 1927 إلى إعادة فتح الحوار بين سلطة الانتداب البريطاني والفرنسي حول ترسيم الحدود بين جبل الدروز وإمارة شرقي الأردن[42]. وبعد مفاوضات بين الطرفين تم التوصل لعقد معاهدة لترسيم الحدود بين الطرفين بتاريخ 31 تشرين الأول 1931، وقد قوبلت المعاهدة باستياء كبير في الجبل، وعدّه الدروز إجحافاً بحقهم، فساد الغضب في القرى الجنوبية، وتركز خلافهم حول الرعي وملكية الأراضي التي أصبحت من نصيب إمارة شرقي الأردن[43].

وعانت إمارة شرقي الأردن وكذلك جبل الدروز نتيجة عدم

ترسيم الحدود من الغارات القبلية من الطرفين سنة 1930 مما دفع المفوض السامي الفرنسي لبحث هذه المشكلة مع الأمير عبدا لله[44] وعقد قائد الجيش بيك باشا سنة 1931 اجتماعا في درعا مع المسؤولين الفرنسيين من أجل إعادة المنهوبات من المواشي التي سلبها الدروز إلى عشائر شرقي الأردن، وادى استمرار تلك الغزوات إلى إصدار قانون المحكمة الخاصة لشرق الأردن و سورية وجبل الدروز سنة 1930، من أجل حسم الخلافات التي تقع بين العشائر الرحل في شرق الأردن والعشائر الرحل في سورية وجبل الدروز[45].

4- العلاقات السياسية خلال الحرب العالمية الثانية بين الأردن ولبنان 1939-1945.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في 1939/9/2 سارع المفوض السامي الفرنسي بيو (Puaux) إلى إصدار قرار في 1939/9/21 بحل المجلس النيابي اللبناني، وعطل الدستور، وأقال الوزارة بحجة الحرب والظروف العسكرية، ولم يبق الفرنسيون من مظاهر الحكم الوطني فيها سوى رئاسة الجمهورية (الرئيس إميل أده) دون أن تكون له سلطات فعلية، ويعاونه مجلس مديرين برئاسة أمين سر الدولة عبد الله بيهم لتسير الأمور ووضع الفرنسيون (شوفلر) حاكماً فعلياً للبنان، ثم وجه بيو إلى اللبنانيين والسوريين نداءات عبر الإذاعة للوقوف بجانب فرنسا في الحرب، مؤكداً أن لبنان مرتبطة بفرنسا، وبذلك خضعت لبنان للتدابير العسكرية بحجة ظروف الحرب. وبالمقابل فرض البريطانيون حصاراً بحرياً على الشواطئ السورية واللبنانية وفرضوا رقابة مشددة على التبادل التجاري مع فلسطين والعراق وشرقي الأردن[46].

وأدت ظروف الحرب إلى اتخاذ تدابير استثنائية من قبل سلطات الانتداب الفرنسي البريطاني في سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن وغيرها من البلاد العربية، تتعلق بشؤون التصدير والاستيراد أثارت اهتمام الناس، لا سيما جمهرة التجار الذين أخذوا يعانون صعوبات كبيرة في تأمين البضائع والحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها[47]. وقررت سلطة الانتداب الفرنسي منع تصدير الأغنام والماعز من سورية ولبنان إلى فلسطين وشرقي الأردن[48].

وأعرب الأمير عبد الله سنة 1940 عن عدم ارتياحه للقيود المشددة للسفر من شرقي الأردن إلى سورية ولبنان، مؤكداً أن هذه القيود ستجر إلى عدم الثقة بين الطرفين، وأن هذا الأمر لا يجب حدوثه حالياً لأنه من المستحيل وجود أية شخصية في شرقي الأردن تشكل أي خطر على سياسة الحكومة المنتدبة على سورية ولبنان[49].

وسافر سكرتير الأمير عبد الله الشيخ فؤاد الخطيب بتاريخ 19 آذار 1940 بهدف التمهيد لزيارة سمو الأمير للقطرين وهي زيارة كان الأمير ينوي القيام بها منذ أواسط الصيف الماضي[50].

وبعد احتلال الجيش الألماني باريس في آيار 1940 وتشكيل حكومة فرنسية جديدة موالية للألمان تلك التي اتخذت من مدينة فيشي مقراً لها وعرفت بهذا الاسم لاحقاً. تأزمت في أوائل تموز 1940 العلاقات بين بريطانيا وحكومة فيشي وانقطعت العلاقات الدبلوماسية، لذلك كان على بريطانيا أن تحدد موقفها من حكومة فيشي في سورية ولبنان، لاسيما وأن موقع القطرين يؤثر تأثيراً مباشراً على مركز بريطانيا الحربي في الشرق الأوسط[51]. وكانت بريطانيا تراقب الأحداث في المشرق العربي بقلق بالغ وكان أكثر ما يثير قلقها ثورة رشيد عالي الكيلاني في 1941/4/2 في العراق والتسهيلات التي قدمت للطائرات الألمانية في سورية في مطاري (رياق وحلب) لتقديم الإمدادات للثورة وتشجيع السوريين على التطوع للقتال بجانب الحركة العراقية؛ مما أثار مخاوف الحكومة البريطانية وجعلهم يتوجهون بعد احتلالهم بغداد إلى احتلال سورية ولبنان، فبعثت بريطانيا وحدات عسكرية أردنية ساهمت في حملتي العراق وسورية في 1941[52].

ورغبة في كسب ود الشعب اللبناني والسوري، تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا الحرة والمقصود هنا الحكومة الفرنسية التي تشكلت بدعم بريطانيا في المنفى على إعلان استقلال لبنان وسورية قبل دخول جيوشهما البلدين[53].

ومن أجل تحرير سورية ولبنان انطلقت الحملة البريطانية في 8 حزيران 1941 بقيادة الجنرال ميتلاند ويلسون Wilson، بقوات معظمها بريطانية من فلسطين وشرقي الأردن بمساندة فرق من الفرنسيين الأحرار بقيادة الجنرال جورج كاترو (Catrux) إلى سورية ولبنان عبر ثلاثة محاور، ضمن الساحل نحو الباقورة، ومن الوسط نحو مرجعيون، ومن الداخل باتجاه القنيطرة[54].

اضطرت القيادة البريطانية إلى إشراك قواتها الموجودة في العراق التي كانت تضم قوة البادية الأردنية، حيث تجمعت في المفرق بتاريخ 1941/6/21، وألقى فيها الأمير عبد الله خطاباً حث أفرادها على تحرير سورية، قائلاً: أن ساعة تحرير سورية قد دنت وأن هذه الفرصة الذهبية قد تكون حاسمة في تاريخ العرب[55].

وتعرضت مدينة بيروت للعديد من الغارات الجوية في أثناء الحملة، وبسبب قوة المقاومة وغارات الطيران انتشر الذعر في بيروت وهرب العديد من الأهالي من المدن الساحلية إلى

الجبال، فقلت المواد الغذائية بسبب الحصار وزادت أسعارها، ولأجل التخفيف من تلك الضائقة طلب الرئيس الفرد نقاش من المفوض السامي الفرنسي إنقاذ بيروت[56].

دخل الجنرال شارل ديغول (Charles De Gaulle) بيروت أوائل آب 1941 ليبدأ فيها سياسية فرنسا الحرة، فخطب باللبنانيين واعداً بحريات كبيرة، واتصل بمعظم زعماء لبنان الموالين لفرنسا، ظهر التنافس علناً بين اللبنانيين أنفسهم ليس على أساس طائفي وإنما على أساس سياسي حيث شكل الموارنة كتلتين؛ الأولى مؤيدة لفرنسا بزعامة أميل أده، والثانية مؤيدة لبريطانيا بزعامة بشاره الخوري[57].

وقام كاترو (Catroux) بزيارات إلى مختلف المناطق اللبنانية للوقوف على أوضاعها ومطالبها واعداً الأهالي بالاستقلال وحدد له يوم 1941/11/26 وفي هذا اليوم- وبحضور الرئيس الفرد نقاش- أعلن الجنرال كاترو في خطابة استقلال لبنان باسم رئيس الفرنسيين الأحرار، وأن الدولة اللبنانية تتمتع بالحقوق والصلاحيات التي تعود إلى دولة مستقلة دون أية قيود سوى تلك التي تفرضها مستلزمات الحرب وأمن البلاد[58].

وقد بعث وجهاء أردنيون رسالة إلى السفير البريطاني في مصر مايلز لامبسون (Miles Lampson) بخصوص لبنان وسورية بتاريخ 1941/6/9 جاء فيها: "أنهم جميعاً يشكرون فرنسا الحرة على تصريحاتها لرفع الانتداب عن سورية ولبنان والاعتراف باستقلالهما وسيادتهما، وأن ذلك مكفولا لها وأن فرنسا الحرة ستكون إلى حين الانتهاء في سورية ولبنان حليفا مع حليف على أن البلاد الأردنية التي هي الجزء المتمم لسورية ولبنان التي أحرزت مكانة سامية متبعة خطة متزنة في سيرها المعقول تجاه الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان[59].

كانت بريطانيا أول الدول التي اعترفت باستقلال لبنان في 1941/10/28، وعينت وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية لدى الدولتين هو الجنرال أدوارد سبيرز Spears في 1942/2/11، أما شرقي الأردن، فقد طلبت الحكومة الأردنية في بيان لها في 1942/1/6 رفع الانتداب عنه أسوة بسورية ولبنان[60]. كما نددت الحكومة الأردنية بمساوئ الانتداب والحكم الفرنسي في كل من سورية ولبنان، وبتعيين فرنسا لرئيس الدولتين الجديدتين[61]. وعلى إثر الاعتراف باستقلال لبنان وسورية، فقد أدخلتا في المنطقة الاسترلينية من تاريخ 1941/9/15[62].

عادت الحياة السياسية في لبنان إلى سابق نشأتها سنة 1942، حيث انضم اللبنانيون إلى كتلتين، هما: الدستورية التي يتزعمها بشارة الخوري التي طالبت بالاستقلال وإقامة علاقات مع بريطانيا والقوميين العرب. والكتلة الوطنية برئاسة إميل أده التي كانت تتحفظ تجاه استقلال لبنان وتدعو لاستمرار الصلات مع فرنسا كضمان عدم ذوبانه[63].

وحدثت مفاوضات بين فرنسا الحرة والحكومة البريطانية حول إعادة الحياة النيابية إلى سورية ولبنان، لذلك في 1943/3/18 أصدر الجنرال كاترو (Catroux) قراراً طلب فيه من الرئيس ألفرد نقاش، ورئيس الوزراء سامي الصلح تقديم استقالتهما، وعينت أيوب ثابت المشهور بتعصبه الطائفي رئيساً للدولة، وعهدت إليه مهمة إجراء انتخابات نيابية خلال ثلاثة أشهر[64].

كانت الانتخابات مؤشراً مهماً من مؤشرات الصراع الفرنسي البريطاني في لبنان والمنطقة، فقد بدأت فرنسا بدعم الاتجاه الانعزالي الذي يمثل الكتلة الوطنية (إميل أده)، فيما دعمت بريطانيا الاتجاه الاستقلالي الذي تمثل في الكتلة الدستورية (بزعامة بشارة الخوري) كما أن الكتلتين تضمان مئات من مختلف الطوائف، وفاز بشارة الخوري برئاسة الجمهورية في سنة1943، وبالتاريخ نفسه عقد المجلس النيابي اللبناني جلسته الأولى، حيث انتخب النائب صبري حمادة (شيعي) رئيساً له. واختير رياض الصلح لرئاسة الوزارة، فهو الشخصية السنية التي تؤثر في المسلمين في لبنان بكسب تأيدهم وكان معروفاً بأفكاره العربية، لهذا كان قادراً على كسب التأييد العربي للاستقلال اللبناني وكانت سياسته تقوم على أن لبنان مهما كان له طابع مسيحي، فهو بلد إسلامي أيضاً، وعدد المسلمين فيه يوازي عدد المسيحيين، وأنه يجب أن يكون للمسلمين حساب كبير، وعلى الزعيم السياسي المسيحي أن يذكر هذه الحقيقة[65].

لقد أسفرت الانتخابات في البلدين عن فوز الوطنين المطالبين بالاستقلال التام، غير أن السلطات الفرنسية لم تقبل النتجية، واعتقلت رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء اللبنانيين في 11 تشرين الثاني 1943، فأحدث هذا الإجراء رد فعل بريطاني، إذ سافر الوزير البريطاني المقيم في القاهرة ريتشارد كيزي (Richard casey) إلى بيروت وطلب إطلاق سراح المسؤولين اللبنانيين فاستجاب كاترو لذلك اطلق سراحهم[66].

وعلى إثر فوز بشارة الخوري برئاسة الجمهورية اللبنانية بعث السيد عبد الحميد شومان مدير البنك العربي، برقيتين في 23 كانون الثاني 1943 الأول لفخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، والثانية إلى دولة رياض بك الصلح مهنئاً فيهما بموقفهما في سبيل لبنان وفوزهما في الانتخابات[67].

وكانت الحكومة في شرقي الأردن قد قدمت بتاريخ 1943

احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية على الحالة في لبنان واعتقال المسؤولين اللبنانيين[68]. كما استغل الأمير عبد الله توقيف فرنسا رجال الحكومة اللبنانية في كانون الثاني 1943، فأرسل إلى الشيخ محمد توفيق خالد مفتي لبنان رسالة مؤرخة في 1943/11/22 يرجوه فيها إبلاغ مواسته لرجال الدولة ويبشره بقرب الإفراج عنهم ويرجوه التوسط لإقامة علاقات بين البلدين[69].

وكان وفد يمثل سمو أمير شرقي الأردن برئاسة هاشم خير قد زار السيد انطون بطرس بطريرك الموارنة في بكركي وسلمه رسالة خاصة من سمو الأمير، كما زار الوفد سماحة الشيخ محمد توفيق الخالدي مفتي الجمهورية اللبنانية وسلمه رسالة مماثلة. وغادر الوفد بيروت إلى عمان حاملاً رد غبطة البطريرك وسماحة المفتي على رسالتي سمو الأمير[70]. وربما تكون تلك الرسائل بخصوص الدعوة لمشروع سورية الكبرى.

وكان الأمير عبد الله قد بعث رسالة إلى المندوب السامي البريطاني مقترحا مشروعاً لحل المشكلة السورية جاء فيه: "...، لقد شككنا عندما انبئتنا السلطات في سورية الشمالية ولبنان قد صادرت بياننا ومنعت نشره في الصحف المحلية. وتعقبت فعلاً من وجد لديه لا سيما بعد أن كان موقفنا في هذه الحرب موقف المساعدة الفعلية في الساحة السورية، كما أن رغبتنا دائماً كانت الحرص على مصالح حلفائنا وأصدقائنا حرصنا على مقومات مصالحنا، وأن حل المسألة السورية ليس أمراً شائكا، طالما أن النوايا الحسنة متوفرة لدى الجميع وحبذا اقتناع ذوي الشأن جميعاً بأن عقد معاهدة تضمن المصالح البريطانية الفرنسية، والمصالح الأخرى على أساس الوحدة السورية الكاملة وفق الميثاق السوري المعلن في في 8 آذار سنة 1920 لا يتعارض مع مصالح بريطانيا وفرنسا فالخطوة العملية الأخرى هي ما يلي:

1- إصدار تصريح رسمي مشترك بتأييد استقلال سورية أو تأييد حكوماتها الوطنية الشرعية اتحاداً مركزياً مع التحفظات اللازمة لضمان المصالح البريطانية الفرنسية التي لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها أو اتحادها.

2- أن يكون لنا معتمد أو بعثة قنصلية في سورية ولبنان منذ الآن

3- أن يقوم تعاون فعلي بين حكومات المناطق السورية الشمالية والجنوبية يضمن حرية السفر والاتصال وحرية الرأي والتبادل.

4- أن يعد نظام الدولة السورية الموحدة أو الحكومات السورية المتحدة مسألة سورية محضة تقررها الحكومات القائمة في الأقاليم السورية والشعب السوري نفسه[71].

وزاد غضب الأمير عبد الله على الحكومة البريطانية، خاصة بعد أن أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً اعترفت فيه باستقلال سورية ولبنان، فرد الأمير ذلك بإرسال مذكرة أخرى إلى المندوب السامي البريطاني جاء فيها: "أن حكومة شرقي الأردن ليؤلمها أن لا تتلقى رداً على المذكرات الكثيرة التي ما زالت تقدمها إلى حكومة جلالته منذ سنة 1941، وخاصة على مذكراتها الأخيرة المقدمة في 4 تشرين الثاني 1943، واحتوت على المطالبة باستقلال شرقي الأردن مثل سورية ولبنان، اللذان كانا تحت الانتداب الفرنسي[72].

ونتيجة للاضطرابات التي حدثت في لبنان وسورية نتيجة السياسية الفرنسية فيهما، فقد عقد سنة 1945 اجتماع في القصر الأميري حضرة رئيس الوزراء وزير الخارجية وقنصل شرق الأردن في سورية لبحث الحالة الراهنة بسورية ولبنان[73]، وقد أذيع بيان على الشعب الأردني داعياً إليهم الإضراب تضامنا مع الشعب اللبناني والسوري ضد موقف فرنسا تجاههم، وقد تضمن:

"وأن الشباب العربي في شرق الأردن يدعو الأمة الكريمة على اختلاف الهيئات إلى الإعراب عن شعورها بالإضراب والتظاهر احتجاجاً على محاولة الحكومة الفرنسية بتهديد الأماني العربية والسيادة القومية في سورية ولبنان بفرض السيطرة العسكرية المخالفة لميثاق الأطلنطي، ولما اعترفت فيه هذه الأمم من الاستقلال للقطرين العزيزين، حيث ستبدأ المظاهرة من ساحة المسجد (الجامع) الحسيني الكبير"[74].

كما بعث المعتمد البريطاني في عمان رسالة إلى سمو الأمير عبد الله بخصوص الخلافات بين سورية ولبنان وبينهم وبين فرنسا. جاء فيه "حضرة صاحب السمو الأمير عبد الله المعظم، إن فخامتكم ستستمرون باستعمال جميع نفوذكم كما فعلتم ذلك بنجاح في السابق، وذلك لعدم تشجيع أي أعمال قد تعرقل مساعي حكومة جلالته لضمان نتيجة سلمية للخلافات السيئة القائمة اليوم بين سورية ولبنان من جهة، وفرنسا من جهة أخرى[75].

ومن جانبه رفع الأمير عبد الله مذكرة إلى الحكومة البريطانية بتاريخ 1945/5/21 احتج فيها بشدة على اعتداء الفرنسيين على استقلال سورية ولبنان، وأكد فيها أهمية أن تتدخل الحكومة البريطانية في هذا الأمر لتحول دون العبث باستقلال البلدين الذي اعترفت فيها حكومات الحلفاء مستنكراً سياسة فرنسا التي اتبعتها مع الشعب السوري[76].

وأضربت عمان إضراباً عاماً شاملاً بتاريخ 23 أيار 1945 تضامناً مع الشعبين اللبناني والسوري وهتف المتظاهرون بحياة سورية ولبنان عربيتين حرّتين، وخطب إبراهيم هاشم رئيس

الوزراء الأردني بالمتظاهرين مؤكدا لهم أن الحكومة مستعدة لمساعدة سورية ولبنان بالوسائل كافة، وأنها لن تتأخر عن تقديم المال والسلاح من أجل الحصول على الاستقلال والحرية[77].

كما شهدت مدينة إربد في ذلك التاريخ اضراباً ومظاهرات قام بها الطلاب والأهالي، حيث ألقى السيد أحمد أمين الشرع أحد وجوه المدينة كلمة أثار بها حماس المتظاهرين وطلب منهم مشاركة القطرين (السوري واللبناني) مادياً ومعنوياً[78].

وقد تشكلت لجان في عمان والزرقاء من أجل جمع التبرعات للقطرين الشقيقين، فقد شكلت لجنة في مدينة الزرقاء لجمع التبرعات تألفت من بهاء الدين عبد الله، وقاسم بولا، ويوسف السمان[79]، وكذلك تشكلت لجنة في عمان لجمع التبرعات لإغاثة أهالي سورية ولبنان كما قام أفراد الجيش الأردني بجمع مبلغ (1000) جنية فلسطيني تبرعات أرسلت إلى أهالي لبنان وسورية، لمساعدتهم على تخطي تلك الظروف[80]. ويدلل هذا الموقف على المبالغة الشديدة؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فلم يكن يملك الأردنيون مبالغ مالية كافية لسد حاجاتهم فكيف لهم أن يجمعوا تبرعات.

وبمناسبة توقيع ميثاق الجامعة العربية، تم تبادل برقيات التهاني بين الأمير عبد الله ورئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري بسبب توقيع ميثاق الجامعة العربية في 1945/3/5 و 1945/4/1 و 1945/4/9[81].

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية في 1945/5/8 على الساحة الأوروبية ، بعثت الحكومة الأردنية مذكرة إلى الحكومة البريطانية مبديه رغبتها في التفاوض مع الحكومة البريطانية لإعلان استقلال شرقي الأردن بأسرع وقت ممكن، واستجابت بريطانيا لذلك، فوجهت للأمير عبد الله ورئيس وزراءه دعوة لزيارة بريطانيا للتباحث في مستقبل شرقي الأردن؛ لذلك توجه الأمير وإبراهيم هاشم إلى لندن بتاريخ 20 شباط 1946، حيث جرت مفاوضات بين الطرفين انتهت في 22 آذار 1946 بتوقيع الصداقة و التحالف الأردني البريطاني، التي بموجبها تم إلغاء الانتداب عن شرقي الأردن، واعترفت بريطانيا باستقلال شرقي الأردن، والأمير عبد الله ملكاً عليها[82]، وبالنسبة للبنان؛ فقد تم جلاء القوات الفرنسية عنها في 31 آب 1946[83]، ومن ثم استقلت استقلالاً تاماً عن فرنسا.

مشروع سورية الكبرى والموقف اللبناني منه

استغل الأمير عبد الله سقوط حكومة فرنسا في ربيع سنة 1940، فجدد محاولاته وجهوده لوحدة سورية التي كانت قد توقفت بإعلان الحرب العالمية الثانية، فأرسل إلى الحكومة البريطانية مذكره في 1940/7/1، لفت فيها النظر إلى اهتمام الرأي العام العربي بقضية البلاد العربية ومستقبلها. وطالب إصدار تصريح بريطاني بهذا الشأن يحقق أمل العرب في بريطانيا، كما أشار إلى استعداد إمارة شرقي الأردن للقيام بعمل ما في سورية ضد قوات فرنسا الفيشية، تأدية لواجبها نحو قوميتها وتحقيق آمالها، فطالب المندوب عدم القيام بأي عمل متسرع قد يعرقل خطط الحكومة البريطانية[84]. ثم أرسل الأمير مذكرة ثانية بتاريخ 1940/7/9 إلى وزير المستعمرات البريطاني أكد فيها عزم شرقي الأردن على تحقيق الوحدة العربية[85].

وهكذا، بقيت الأمور على حالها إلى أن أعلن وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن (Eden) تصريحه بتاريخ 29 آيار 1941م الخاص بتأييد استقلال سورية، وتأييد الحكومة البريطانية لتعزيز العلاقات العربية الداخلية الثقافية والاقتصادية والسياسية، وإن الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم الدعم المطلق لأي مشروع وحدوي ينال موافقة جميع الدول العربية[86].

لذلك، قدر مجلس الوزراء الأردني العمل على توحيد البلاد السورية بناء على تصريح إيدن، من خلال الاتصال مع الحكومات الوطنية في البلاد السورية[87]. وقد استمرت مساعي الأمير وحكومته خلال سنة 1941 من أجل العمل على تحقيق وحدة البلاد السورية[88].

زادت المساعي الأمير عبد الله سنة 1942 من أجل توحيد سورية الكبرى، ولذلك بعث إلى قنصل إمارة شرقي الأردن في القاهرة السيد أديب وهبة يعلمه فيها أن البحث جارٍ في الأوساط العليا بأمر توحيد سورية ولبنان وشرقي الأردن، جاء فيها:

"...، أرجو أن يعرض على سيدنا أيده الله أنه تسرب إلى من بعض المصادر الموثوق بإطلاعها على أن البحث جارٍ في الأوساط السياسية العليا بأمر توحيد سورية ولبنان وشرق الأردن وتتويج سيدنا المعظم ملكاً عليها، ثم النظر بأمر القضية العربية بصورة عامة، وأن البت بأمر توحيد سورية متوقف على قطع الولايات المتحدة علاقاتها السياسية مع حكومة فيشي التي تأكد تعاونها مع الألمان"[89].

كما بعث السيد إبراهيم الحسن الخطيب وهو لبناني رسالة إلى الأمير عبد الله حول سورية الكبرى جاء فيها: "...، مولاي أنت قبله الناطقين بالضاد، ومحط رجال أهل العلم والسياسية، بك سنفوز، وبرايك سننال الوحدة، والاستقلال، إيماننا بفوزك وحلفائك لا تزعزعه العواطف ولا تحوله الأيام، أنت يا عبد الله

سيد الجزيرة ومنقذها الأوحد، مهما كابر الضعفاء، وأنت حامل لواء الوحدة مهما تشرق المنافقون، أنت شبل المنقذ الأمين الصادق الوعد، بك النجاح ربك وبغيرك الذل والعبودية.

ورد عليه الأمير من خلال رئيس الديوان الأمير برسالة شكره فيها.

ودفعت التطورات السياسية في كل من لبنان وسورية الأمير عبد الله إلى الدعوة إلى مؤتمر وطني عقد في عمان يومي 5 و 6 آذار سنة 1943، طرح فيها مشروعين للوحدة السورية

أ- المشروع الأول (مشروع الدولة السورية الموحدة) ويتضمن:

1- اعتراف الحلفاء باستقلال سورية بحدودها الطبيعية وسيادتها واعتبار وحدتها القومية والجغرافية أساساً لنظام الحكم فيها، على أن يكون نظام الحكم ملكياً دستورياً، ويتمتع (لبنان القديم) بإدارة خاصة.

2- تضم الدولة السورية الموحدة سورية الشمالية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين وتحكمها حكومة مركزية واحدة.

3- إلغاء تصريح بلفور أو الاكتفاء بالوضع الراهن ومنع الهجرة اليهودية ومنح اليهود حكم ذاتي في مناطقهم فقط.

4- تصان المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية الموحدة بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية.

5- يُدعى الأمير عبد الله بن الحسين لرئاسة الدولة السورية.

6- يؤسس اتحاد عربي تعاهدي من أراضي الهلال الخصيب (الدولة السورية الموحدة والعراق) بمجرد إعلان تأسيس الدولة السورية الموحدة وتوحيد التنسيق السياسي والدفاع والثقافة والشؤون الاقتصادية ويفسح المجال للدول العربية الأخرى للانضمام إليه[90].

ب- المشروع الثاني (مشروع دولة سورية اتحادية) ضمن القواعد الآتية:

1- قيام اتحاد سوري مركزي يضم حكومات شرق الأردن وسورية الشمالية، لبنان، فلسطين، وتكون دمشق عاصمة للاتحاد. وإذا تخلفت لبنان عن الانضمام إلى الاتحاد السوري المركزي لأسباب خاصة بها، فيجب أن تعاد الأراضي السورية الملحقة بلبنان (حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك) دون رغبة من السكان إلى سورية.

2- ينضم الاتحاد المركزي شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء الاتحادي مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الأقليمية الأربع.

3- يكون للاتحاد مجلس تشريعي بالانتخاب ويمثل الأقاليم المتحدة، وينتخب رئيس الوزراء الاتحادي وأعضاء السلطة التنفيذية طبقاً لأحكام الدستور.

4- يتم الاتحاد تبعاً لمفاوضات بين الحكومات الإقليمية الأربع، ويبدأ ذلك باتفاق حكومتي سورية الشمالية وشرقي الأردن.

5- يُدعى الأمير عبد الله لرئاسته الاتحاد السوري.

6- تصان المصالح البريطانية والأجنبية في الاتحاد السوري المركزي بمقتضى معاهدة كالمعاهدين المصرية والعراقية[91].

ويلاحظ أن موقف بريطانيا كان سلبياً من مشروع الأمير عبد الله لوحدة سورية، فقد واصل وزير خارجيتها انتوني إيد (Eden) العمل لإنشاء الجامعة العربية. أما فرنسا، فعملت على إجراء انتخابات تشريعية في سورية ولبنان في آذار 1943، وذلك للقضاء على فكرة الملكية السورية فتم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية، وبشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية[92].

وقدم الأمير عبد الله هذين المشروعين في نيسان 1943 إلى الحكومة البريطانية مع مذكرة يطلب منها الضغط على فرنسا للموافقة على الوحدة، لكن هذه الخطوة أثارت مخاوف الجنرال كاتور مندوب فرنسا الحرة في سورية ولبنان. فبعث برقية إلى الجنرال ديغول بتاريخ 6 آذار 1943، شرح فيها الوضع والإجراءات الواجب اتخاذها في وجه النشاط الهاشمي، وأعطى تحليلاً لموقف اللبنانيين والسوريين من الوحدة، أما بالنسبة للبنانيين، فذكر: "إذا أخذنا اللبنانيين من حيث المذهب أو المنفعة أي العنصر المسيحي بوجه عام فهم متضامنون مع فرنسا للوقوف في وجه الدمج والانصهار، أما المسلمون، فهم مترددون ويقولون إن لبنان سيزدهر إذا انضم إلى المجموعة العربية. ويسعى هؤلاء إلى دمج لبنان مع المجموعة العربية مع الاعتراف بأولوية فرنسا فيه"[93].

ولذلك أصدر كاترو بياناً أعلن فيه إجراء انتخابات تشريعية في لبنان، وسورية بتاريخ 8 آذار 1943، فما كان من الأمير عبد الله إلاَّ أن وجه نداء إلى السوريين واللبنانيين في 8 نيسان 1943 ذكرهم فيه بوعود الحلفاء للعرب، لكن السلطات البريطانية والفرنسية في سورية ولبنان منعت نشر هذا البيان[94].

وقفت الحكومة اللبنانية موقفاً معارضا لمشروع سورية الكبرى، قد أدلى رئيس الجمهورية اللبناني بشارة الخوري بتاريخ شباط 1944 بتصريح حول ذلك المشروع جاء فيه: "أن حكومة لبنان لا ترغب في الانضمام إلى سورية أو أية وحده، بل تؤثر الاحتفاظ بولائها لباقي الأقطار العربية والتعاون معها، وأن

الحزب الدستوري يعمل على تحقيق خطته وهي إقامة دولة لبنانية على أساس اقتصادي وسياسي،...، وأن لبنان يرغب في الاستقلال ضمن حدوده الحاضرة وكيانه الحاضر، وتعاونه الوثيق مع البلاد العربية"[95]. أما رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح، فأكد مسألة استقلال لبنان دون الحاجة إلى الوحدة مع الآخرين، وأن الاتفاقيات التي ستعقد مع البلدان العربية يجب أن تكون على أساس التعاون الذي لا ينتقص من سيادة لبنان واستقلاله [96].

واستمرت مساعي الأمير لتحقيق مشروع وحدة سورية فبعد استقلال الأردن في 25 أيار 1946 والمناداة بالأمير عبد الله ملكاً على البلاد، فقد أكد في خطاب العرش عند افتتاح البرلمان في 11 تشرين الثاني 1946 رغبته في متابعة مشروع الوحدة السورية.

لكن المعارضة لهذا المشروع ازدادت عند الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية وخاصة سورية ولبنان ومصر والسعودية، حيث اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً في 22 تشرين الثاني 1946 على أساس أن يكون المشروع مسألة منتهية[97].

كما صرح أيضاً رياض الصلح أمام مجلس النواب اللبناني في جلسته بتاريخ 26 تشرين الثاني 1946 رفض حكومته لمشروع سورية الكبرى بقوله "...، فسورية الكبرى قضية لا تستند إلى حقيقة، لا من حيث الإمكان أو الظروف أو الوضع أو الرغبات الدولية[98]".

كما أكد وزير الخارجية اللبناني فيليب، نقلاً رفض حكومته للمشروع في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس النواب اللبناني بتاريخ 13 تشرين الثاني 1946، فذكر: "... أن القضية التي تثار من وقت إلى آخر تحت اسم "سورية الكبرى" لا يمكن أن تكون موضع بحث، فنحن لا نريد سورية الكبرى ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه"[99].

ولم يختلف بيان وزير الخارجية اللبناني الذي أدلى به إلى وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ 20 كانون الثاني 1946 حول مشروع سورية الكبرى عن البيانات السابقة: "لا نريد سورية الكبرى مع لبنان أو بدونه،...، فلبنان اشترك في الجامعة العربية على أساس استقلاله فقط ضمن حدوده الحالية، وعلى أساس استقلال كل من الدول الأخرى في حدودها الخاصة"[100].

وقد أجاب فيليب، نقلاً عن زير الخارجية اللبناني في رده على استفسارات النواب حول موقف الحكومة من مشروع سورية الكبرى سنة 1946 بقوله: "إن لبنان دخل جامعة الدول العربية على أساس استقلاله بحدوده الحاضرة واستقلال كل من دول الجامعة، وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لآخر تحت اسم سورية الكبرى لا يمكن أن تكون موضوع بحث، فنحن لا نريد سورية الكبرى ولا نقبلها بأية درجة من الوجوه"[101].

كما خصص أعضاء المجلس النيابي اللبناني جلسة خاصة بتاريخ 26 كانون الثاني 1946 لمناقشة موضوع سورية الكبرى، حيث أعرب النواب عن استنكارهم للمشروع وطلبوا من الحكومة مقاومته بالوسائل الممكنة كافة، وأصدروا بياناً جاء فيه: "يستنكر المجلس ما في تلك التصريحات من تلميح إلى حدود لبنان وسلامته، ويؤيد كل التأييد ما أعلنته الحكومة مراراً من أن لبنان حر ومستقل استقلالاً تاماً في حدوده الحاضرة[102].

أما بالنسبة لموقف الأحزاب اللبنانية من مشروع سورية الكبرى، فقد عارضت معظم الأحزاب هذا المشروع، وخاصة الأحزاب المسيحية وأهمها حزب الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري الذي رفض هذا المشروع[103].

كما عارض الوحدة حزب الكتائب اللبناني برئاسة بيار الجميل، وهو حزب يقوم على الاعتقاد بأن لبنان حقيقة جغرافية وتاريخية وطبيعية، وأنه يجب أن يبقى كذلك، وأعلن الحزب تمسكه باستقلال لبنان بعيداً عن الوحدة أو الاتحاد[104].

بينما عبر حزب النجادة الذي تأسس سنة 1937، عن رفضه لمشروع سورية الكبرى ، "لأنه مشروع أجنبي بالرغم من مختلف التكذيبات، مؤكداً تأييده استقلال لبنان بحدوده الحاضرة مع جميع الأقطار العربية"[105].

أما على المستوى الشعبي، فكان الشعب اللبناني بين مؤيد ومعارض للمشروع، فالمعارضون أغلبهم من مسيحيي لبنان الذين كانوا يعتقدون بأن تحقيق الوحدة السورية ستحرمهم من الكثير من امتيازاتهم التي حصلوا عليها من سلطات الانتداب الفرنسي[106].

أما مسلمو لبنان، فقد انقسموا بين مؤيد ومعارض كذلك، فالكثير من مسلمي بعلبك وصور ومرجعيون رفضوا المشروع وطالبوا بعدم انفصال هذه الأقضية عن لبنان مؤكدين استقلال لبنان التام[107].

بينما أيد مسلمي بيروت وصيدا وطرابلس هذا المشروع ورفعوا برقيات إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورؤساء مجلس الأعيان والنواب طالبوا بها بانضمام مناطقهم للوحدة السورية[108].

وحاول الأمير عبد الله التقرب إلى رجال الدين الموارنة في لبنان والتفاهم معهم من أجل كسب دعمهم للمشروع، فوسّط بعض الفرنسيين لكي يقنعوا بطريرك الموارنة انطون عريضة

بالعدول عن معارضته لمشروع سورية الكبرى على أساس بقاء جبل لبنان مستقلاً لا يدخل ضمن حدود دولة سورية الكبرى[109].

أما بالنسبة لدروز لبنان، فقد كانوا معارضين للمشروع، فعندما أثير الموضوع في المجلس النيابي اللبناني صوت نواب الدورز إلى جانب القرار الجماعي الذي تمسك بكيان لبنان المستقل، وأصدر النائبان كمال جنبلاط وجورج عقل بمناسبة ذكرى تصريح بلفور "بيانا استنكرا فيه هذا التصريح، وكل مشروع يؤدي مباشرة أو بصورة غير مباشرة لخدمة أو لحل معضلة الصهيونية على حساب الدول العربية، وفي طليعتها مشروع سورية الكبرى الذي يرفضه لبنان"[110].

أما بالنسبة للجالية الدرزية في عمان، فقد أعلنت تأييدها لمشروع سورية الكبرى، فقد أرسل السيد يوسف علم الدين ممثل الجالية الدرزية في عمان إلى الملك عبد الله بخصوص تأييد الجالية جاء فيها "...، أن الجالية الدرزية في عمان، الموجودة تحت رعاية جلالتكم تقدر بمزيد الشكر والتعظيم عطفكم وجميل فضلكم، ولا يسعها سوى التأييد لمشروعكم النبيل، فنحن نتشرف ونفتخر، بأن نقدم إخلاصنا بكل سرور، معتبرين أنفسنا جنوداً تتفانى في خدمتكم، وتحقيق أمانيكم التي هي أمنية العرب أجمع، وفي سبيل وحدة العرب تحت زعامة جلالتكم"[111].

وحول الموقف اللبناني من المشروع نشر في جريدة البشير اللبنانية مقالاً بقلم عبدو عويدات جاء فيه: "هل كان موقف الحكومة متفقاً مع المصالح اللبنانية: "...، لقد كان لرجال الحكم في لبنان حياله موقف يجدر بكل لبناني أن يطيل فيه نظرته، ويتساءل ما إذا كان هذا الموقف جاء منسجماً مع موقف باقي الدول العربية، ليس مشروع سورية الكبرى خرافة، كما يتوهم بعضهم ولا هو بأوهام تجول بها خواطر الطامعين في العروش، بل هو مشروع سياسي تتولاه أيد حكيمة ....،

وكان وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي قد أكد في جلسة مجلس النواب بتاريخ 18 كانون الثاني 1946 تمسك الحكومة بمشروع سورية الكبرى، وأنها لن تتنازل عن تحقيق هذا الهدف، وأن الحكومة تتفهم الوضع الخاص للبنان إذا فضل البقاء بعيداً عن الوحدة السورية[112].

وفي شهر تشرين الثاني 1946، ثار جدل واسع حول مشروع سورية الكبرى بين وزير خارجية سورية ولبنان والأردن في أثناء وجودهم في القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، حيث أعلن وزير الخارجية اللبنانية عن أسفه لإثارة مشروع سورية الكبرى، "مؤكداً أنه من الأفضل أن تكون الأقطار الشامية مجزاة، لأنها في هذه الحالة يكون لها في الهيئات الدولية عدة أصوات وليس صوتاً واحداً"[113].

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة اللبنانية معارضتها للمشروع، كان الملك عبد الله يتلقى العديد من رسائل التأييد من بعض الوجهاء اللبنانيين لدعم هذا المشروع. فقد بعث الشيخ أحمد يوسف محمود من بيروت شارع المعرض المسجد الكبير رسالة جاء فيها: "إلى جلالة الملك عبد الله بن الحسين عاهل العرب الأكبر مؤسس المملكة الهاشمية الأردنية المعظم،...، في هذه الآونة التي أثرتم فيها مشروعكم النبيل مشروع سورية الكبرى وعززتموه بالحجج والبراهين، وقامت حوله ضجة أقامت الشرق وأقعدته ما بين محبذ ومستنكر،...، أن هذا المشروع يا صاحب الجلالة كان ولا يزال بمثابة الإيمان في نفوس جميع المسلمين من سكان لبنان، اللهم إلا أصحاب الغايات والمنافع الشخصية وكثيرا من نصارى لبنان الذين يؤمنون بفكرتكم ويناصرونها لما علموا من عائلتكم الشريفة من أعمال صالحة وإخلاص صادق في سبيل مصلحة العرب عامة،...، ولكن يا مولانا وجود اولئك الذي يبنون مقاليد الحكم في لبنان رأوا أن في هذا المشروع تهديداً لسلطانهم وإبادة لذكرهم، فراحوا يشترون ضمائر أصحاب الصحف والأقلام بمالهم،...، ولست يا صاحب الجلالة الوحيد في لبنان الذي آمن وجاهد ويجاهد وإنما في لبنان ولا أكون مغالياً أن قلت ستون في المئة من سكانه يؤمنون بمبدئكم ويجاهدون في سبيله، ويا سيدي لتحقيق هذا المشروع اقترح:

1- إنشاء حزب في لبنان أساسه الطلبة الأردنيون ويسمونه (حزب شباب محمد) ينضم إليه من يشاء من كل قطر، ويكون مقره لبنان ومرجعه جلالتكم في عمان، ولهذا الحزب نواة موجودة في لبنان فما على جلالتكم إلا إنمائها.

2- أن توجهوا ولو صحيفتين أو صحيفة لتدافع عن نظريتكم وتقف بوجه الصحف الأخرى، ولدي يا سيدي صحيفتا العرائش وصوت العرب، وأنا مستعد لجعلهما تحت تصرف جلالتكم ورهن إشارتكم.

3- أن تكثروا من البيانات بهذا الصدد.

4- أن تقوما بزيارة واحدة إلى لبنان[114].

كما بعث الشيخ محمد أديب السيوفي أمام جامع محمد الأمين بساحة البرج ببيروت رسالة تأييد للملك حول مشروع سورية جاء فيها: "يا صاحب الجلالة فقد دعُيت لتأييد ومناصرة مشروعكم الذي يتمناه أكثر مسلمي لبنان فأحببت هذه الدعوة المباركة، وقد دعوت لمجلس، سبعة من أخواني العلماء العاملين، وهم: الشيخ مصطفى اليافي، والشيخ رشيد المدور، والشيخ إبراهيم البنا والشيخ محمد المدني، والشيخ مصطفى سويده، والشيخ أحمد محمود، والشيخ محمد سراج الدين، وكلفتهم في بث الدعوة بين المسلمين[115].

كما بعث الشيخ محمد أديب السيوفي رسالة أخرى أكد فيها تأييد الأمير عبد الله في السر والعلانية والدعوة لمشروع سورية الكبرى[116]. وكان السيد مشهور محمود قد بعث بتقرير للملك عبد الله بن الحسين عن الخطوات الواجب اتخاذها في لبنان لتحقيق مشروع سورية الكبرى وهي:

1- تأسيس حزب سري من نحو ستين شاباً مثقفاً للرعاية المشروع، (وأكد في تقرير أنه أسس ذلك الحزب).

2- تعيين 35 شاباً لبث الدعاية للمشروع في المجتمعات والأندية والجمعيات والمنظمات والمدارس ودواوين الحكومة وبين النواب وكبار رجال الحكومة.

3- تعيين 15 فتاة وامرأة لنشر الدعوة في المنازل.

4- الاتفاق مع خمس صحف كبرى في بيروت لتأييد هذا المشروع ومناصرته وإظهار فوائده سياسياً واقتصادياً وثقافياً وقومياً.

5- الاتفاق مع ثلاثة أدباء لتغذية هذه الصحف بالمقالات[117].

ونتيجة لاستمرار جهود الحكومة الأردنية لتحقيق المشروع، لجأ الرئيس شكري القوتلي إلى الرئيس اللبناني بشارة الخوري في 27 آب 1947 لإعلان رفض جماعي مشترك للمشروع الأردني، وعدّا الموقف الأردني أنه تدخل واضح ومباشر في شؤون الجمهوريتين[118].

وهكذا يمكن القول إن هذا المشروع حظي بتأييد بعض الشخصيات المسلمة السنية اللبنانية. وعلى الرغم من معارضة المشروع عربياً ودولياً، إلا أن الملك عبد الله استمر في جهوده لتخفيفه إلى أن استشهد سنة 1951.

تشييد العلاقات الدبلوماسية:

تم إنشاء أول قنصلية لبنانية في الأردن سنة 1945، فتم تعيين السيد عبد الله النجار قنصلا للبنان في عمان، وهو أول قنصل لبناني في الأردن، وفي 1945/6/26 بدأ الاستعداد وموظفي القنصلية لمغادرة لبنان والتوجه إلى القنصلية في عمان للقيام بأعماله[119]. وفي 1945/6/29 غادر الأستاذ عبد الله النجار مع موظفي القنصلية إلى عمان[120].

وفي 23 أيلول 1945 استأجرت القنصلية اللبنانية في شرق الأردن داراً في بناية السيد صبحي الجليل الجديدة بجبل عمان وتقع في مكان يطل على العاصمة، ومستوفٍ جميع أسباب الراحة[121]. واتخذتها مكاناً للقنصلية.

وفي 27 أيلول 1946 تلقى وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية كتاباً من وزير خارجية لبنان يذكر فيها أن الحكومة اللبنانية قررت إنشاء مفوضية لبنانية مركزها عمان وكلفت "سعادة عبد الله بك النجار" قنصل لبنان أن يكون قائماً بالأعمال مؤقتاً[122].

الموقف الأردني واللبناني من جامعة الدول العربية

انطلقت مبادرة النحاس بالدعوة إلى الوحدة العربية من رغبته الشخصية في تبوء الزعامة العربية، خاصة بعد أن سعى الأمير عبد الله ونوري السعيد إلى تولي هذه الزعامة[123]، لذلك وجه مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية آنذاك في أوائل شهر تشرين الأول 1944، الدعوة لعقد مؤتمر في الإسكندرية وقد استجابت الدول العربية لهذه الدعوة وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها في الإسكندرية بحضور مندوبون عن حكومات مصر وسورية والعراق ولبنان والسعودية واليمن وشرقي الأردن، وقد أسفر هذا المؤتمر عن "برتوكول الإسكندرية"[124] ويهدف إلى إنشاء جامعة الدول العربية التي مهمتها التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

ثم عاد ممثلوا تلك الدول في 14 شباط 1945 للاجتماع في القاهرة لتدارس البرتوكول المذكور وبعد تعديله اقترحوا الميثاق، الذي عرف فيما بعد بـ "ميثاق الجامعة العربية" ثم صادقت عليه المجالس النيابية في كل من الدول الموقعة[125].

وقد وصف الأمير عبد الله الجامعة العربية بقوله: "صوت فاه به نوري باشا السعيد وتلقفه مصطفى النحاس باشا وأيده مستر أنتوني إيدن، فهو جراب أدخلت فيه سبع رؤوس؛ اليمن ونجد والعراق والشام ولبنان ومصر وشرق الأردن . بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سورية ولبنات تحت الانتداب الفرنسي، وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني"[126].

وبعد أن أقر المجلس النيابي اللبناني في 16 حزيران 1945، ميثاق هيئة الأمم المتحدة وافق المجلس النيابي بطلب من رياض الصلح على اقتراح يتعلق بفلسطين وشرق الأردن نص على أن "المجلس النيابي يعتبران مصادقته على ميثاق الأمم المتحدة لا ينطوي من قبله على أي اعتراف بالوضع الشاذ المؤقت القائم في فلسطين وشرق الأردن اللذين يعتبرها بلدين عربيين مستقلين وفقاً لمقترحات الجامعة العربية، ويعلن استعداده لمواصلة العمل في سبيل ممارستها هذا الاستقلال بالتعاون مع البلدان العربية وجميع الأمم المحبة للعدل والسلام في العالم[127].

وعندما أعلنت الحكومة الأردنية عن الاستقلال الذي تم انجازه بتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا في 1946/3/22 وحددت اليوم الوطني في 1946/5/25 وأقره مجلس الأمة وجرى بناء على ذلك تعديل اسم الدولة الأردنية بحيث أصبح: المملكة الأردنية الهاشمية واسم الأمير عبد الله أصبح الملك عبد الله. وبناء على هذه التطورات الوطنية الأردنية تهيأت ظروف سياسية

جديدة سوف تخدم الأهداف الوحدوية وشكلت منطلقاً جديداً للسياسة الخارجية الأردنية في المثابرة على تحقيق مشروع سورية الكبرى. وبمناسبة الاستقلال تلقت الحكومة الأردنية برقيات التأييد والمؤازرة من رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والكثير من الشخصيات السياسية والرموز المذهبية ورجالات الفكر والاقتصاد[128].

العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الأردن ولبنان 1921-1946

وعلى صعيد تنشيط العلاقات التجارية بين الأردن ولبنان، عقد أول اتفاق جمركي بين الإمارة وحكومات البلدان السورية (سورية ولبنان) سنة 1923 حيث تضمن ما يلي[129]:

1- البضائع المشحونة رأسا من بلادها الأصلية إلى عبر الأردن بطريق السكة الحديد في لبنان وسورية معفاة من رسم الجمرك.

2- محصولات أراضي البلدان المتعاقدة والأشياء المشغولة في هذه البلدان من مواد أولية أصلها من تلك البلدان تعفى من الرسوم الجمركية في البلاد المشحونة إليها.

3- الأشياء المشغولة في البلدان المتعاقدة وفيها جزء أو كلها من مواد أولية أصلها من بلاد أجنبية تعفى مؤقتاً من الرسوم الجمركية في البلاد المشحونة إليها. والبلدان المتعاقدان يتعهدان بأن يرسل كل منهما إلى الأخر إحصاء بالأشياء المبحوث عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

4- الأشياء الأجنبية الأصل المشحونة ثانية من أحد هذين البلدين المتعاقدين إلى البلد الآخر من دون تغيير حدث فيها فالرسوم التي دفعت عليها عند وصولها إلى البلد الشاحن تعاد إلى البلد المشحونة إليه ضمن الشروط المحددة في المواد السابقة.

5- على مُصدِّر البضاعة أن يضع عند تصديرها للبلد المشحونة إليه بيان إصدار يوضح جنس البضاعة المشحونة ونوعها ووزنها وقيمتها.

6- تستوفي إدارة الجمرك في البلد المشحونة إليه البضائع، بموجب هذا البيان من الواردات المستوفاة على نسبة (11%) من قيمة البضائع.

7- البيانات المتعلقة بالبضائع المبحوث عنها في المواد الرابعة والخامسة والسادسة تحفظ في كل من مكتبي الواردات إلى نهاية الشهر ثم يوضع لائحة ذات نسختين بالمبالغ الواجب استرجاعهما ويعين فيهما بدقة عدد تاريخ البيان مختصراً والقيمة المخمنه ومبلغ الرسوم التي صار تصفيتها، وعلى هذا فالمبالغ التي تعود لحكومة شرقي الأردن ترسل إلى حسابها إلى البنك الإنجليزي المصري في عمان بالمبلغ العائد إلى سورية ولبنان وترسل إلى حسابهما إلى البنك السوري في بيروت.

8- تعلم كل بلد من البلدان المتعاقدة الأخرى عن التبديل الذي يحصل على تعرفة رسوم(11%).

9- هذه الاتفاقية لمدة غير معينة ويبدأ تطبيقها اعتباراً من 15 أيار سنة 1923، ويمكن فسخها من إحدى الفريقين المتعاقدين على أن يخبر الفريق الآخر قبل ستة شهور.

ومن المرجح أن هذه الاتفاقية ساهمت في تحريك النشاط التجاري بين الأردن ولبنان، وخاصة أن معظم التبادل التجاري ونقل البضائع كان يتم من خلال مرفأ بيروت. خاصة إذا علمنا أن سلطة الانتداب الفرنسي عملت على دعم شركة مرفأ بيروت التي تأسست منذ عام 1883، لتنشيط التجارة في هذا الميناء الطريق الطبيعي الموصل للمنتجات الفرنسية نحو الداخل وللمواد الخام نحو فرنسا، وقد سيطر هذا الميناء منذ فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان على حركة التجارة البحرية في لبنان وسورية، وجعل منه الفرنسيون همزة الوصل للتجارة الخارجية. فقد كانت البواخر القادمة من شمال غرب أوروبا وأمريكا الشمالية تفرغ حمولتها فيه لترسل بعد ذلك بواسطة شاحنات النقل إلى عمان وبغداد والكويت والرياض ودمشق، ولذلك يعتبر ميناء بيروت ميناء تجارة الترانزيت الرئيس للبلدان العربية المجاورة[130]. وبالقدر بنفسه من الأهمية احتلت الأردن باعتباره بلد ممر من لبنان وسورية إلى بلدان شبه الجزيرة العربية.

وكان هناك تواصل اجتماعي بين اللبنانيين والأردنيين فعلى أثر زيارة الشريف حسين بن علي للإمارة الأردنية قدم للسلام عليه من لبنان السادة محمد علي بك بيهم وعارف بك الدرويش، وعلي ناصر الدين صاحب جريدة المنبر، والسيد أنيس الصيداوي والحاج بشير جبر، والسيد أحمد العريس مندوب المعرض إلى العاصمة عمان[131]، على الرغم من الضغط الفرنسي الكبير على الحكومة اللبنانية لمنع اللبنانيين من السفر إلى عمان للسلام على الشريف حسين بن علي[132].

وشارك كل من لبنان وإمارة شرقي الأردن في المعرض العربي الذي عقد في دمشق بتاريخ 12 نيسان 1924، حيث عرضت فيه المنتوجات الزراعية والصناعية للدول المشاركة فيه[133].

ومع انتهاء الثورة السورية الكبرى كان الموسم الزراعي جيداً في كل من سورية وإمارة شرقي الأردن ولبنان، حيث سقطت الأمطار الغزيرة والثلوج على المرتفعات، مما قطع المواصلات بين دمشق وبيروت، مما اضطر إدارة الخط الحديدي بين دمشق، بيروت إلى استخدام مئات من العمال لجرف الثلج عن

الخط الذي تعطل سيره أياماً[134].

ونتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية في الإمارة سنة 1928[135] بسبب سوء الموسم الزراعي وقلة سقوط الأمطار، عملت الحكومة على التخفيف من تلك الضائقة بشراء القمح من بيروت، فقد جاء في جريدة أم القرى، نقلاً عن جريدة الجديدة التي تصدر من بيروت "اتصل بنا من مصدر مسؤول أن الموسم الزراعي في بلاد شرقي الأردن التي هي بلاد الأغلال سيء للغاية، الأمر الذي جعل حكومة شرق الأردن ترسل ثلاثة من كبار موظفيها لشراء كمية من القمح والدقيق والشعير الأجنبي من بيروت، وقالوا إن الموسم هذا العام لا يعادل 20% من محصول العام الماضي"[136].

ومما زاد في سوء الأوضاع الاقتصادية كذلك قدوم أسراب الجراد التي غزت شرقي الأردن وسورية وفلسطين ولبنان. الأمر الذي دفع حكومات هذه الدول لعقد مؤتمر لمكافحة الجراد في دمشق، حيث وقع مندوبي هذه الدول اتفاقاً للتعاون في مواجهة ومكافحة تلك الآفة[137].

وكانت سلطة الانتداب الفرنسي في لبنان وسورية أمرت لسوء الأوضاع الاقتصادية فيهما سنة 1928 بمنع تصدير الحبوب نظراً لارتفاع أسعارها وقلة منتوجاتها، وعلمت جريدة (الأحرار)، أن حكومات فلسطين وشرقي الأردن والعراق قد أصدرت مثل هذا المنع، وأحاطت السلطة المنتدبة في سورية ولبنان بهذا الأمر[138].

كما أصدرت حكومة شرقي الأردن سنة 1929 قرارا برفع المنع عن تصدير الغنم والماعز من فلسطين وشرقي الأردن إلى سورية ولبنان[139]. وربما ذلك لوفرة إنتاجها آنذاك وبالفترة نفسها أصدر المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان سنة 1929 قرار سمح فيه تصدير المواشي من أبقار وأغنام من البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي ولبنان وسورية إلى فلسطين وشرقي الأردن[140]، لجودة موسم المواشي، في ذلك العام.

وكان مندوب جريدة البشير قد ذكر أن وزارة الزراعة اللبنانية على إثر ظهور أسراب الجراد في بعض أنحاء فلسطين وشرقي الأردن واقترابه من الحدود السورية، أرسلت من باب الاحتياط المهندس فؤاد أنفدي سعادة إلى الحدود الجنوبية في جوار مرجعيون والحوله مصحوباً بالآلات التي تقذف اللهب على الجراد إلى مسافة 5 أمتار فيما لو وصل إلى تلك الأنحاء[141].

وفي سياق آخر، ظهر تعاون بين إمارة شرقي الأردن ولبنان في المجال القضائي، فقد شارك القضاء اللبناني في حل قضية فتاة مخطوفة في الكرك، حيث شارك المحقق العدلي فؤاد بك عون في التحقيق في حادثة الفتاة "نجلا" التي خطفتها عصابة يوسف حميد، وقد صدر أمر توقيف 44 متهما، وبعد التحقيق، أعيدت الفتاة إلى أهلها[142]. علماً بأن الجريدة لم تذكر الأسباب وراء مشاركة القضاء اللبناني في هذه الحادثة.

وحرصاً من الدولتين على زيادة التعاون بدأ مشروع ربط لبنان والأردن بخط تلفوني، حيث قامت دائرة الهندسة في المفوضة العليا (بيروت) بوضع تقرير رفعته إلى أمانة السر العامة بمشروع ربط لبنان وسورية وفلسطين وشرقي الأردن ومصر بخط تلفوني[143] علماً بأنه قد بدأت خدمة البرق في الإمارة واقتصر الاتصال الخارجي بواسطتها حتى عام 1928 على القدس ودمشق وبغداد، وكان عدد البرقيات لا يتعدى 100 برقية يومياً، وكان الاتصال البريدي مع دمشق وبيروت يتم عبر فلسطين، ولكن منذ الأول من نيسان 1932 أصبح يتم عبر الخط البري الذي ربط عمان بدمشق[144].

وزيادة في تنظيم العلاقات بين البلدين تم سنة 1932 عقد اتفاق نقل جثث الموتى بين شرقي الأردن ودول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي (لبنان وسورية)، تقرر فيه باتفاق مشترك اتباع مجموعة من الأمور فيما يتعلق بنقل جثث الموتى بين شرقي الأردن دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسي[145].

ومن أجل تنظيم وتطوير العلاقات الاقتصادية أرسلت المفوضية العليا في بيروت تعميماً بتاريخ 1933 إلى حكومتي فلسطين وشرقي الأردن بخصوص البضائع المرسلة إلى هذين البلدين ووجوب التأشير عليها من القنصل البريطاني، كما أرسلت تعميماً ثانياً إلى حكومة شرقي الأردن جاء فيه "أن البضائع يجب أن يؤشر عليها من القنصل البريطاني في بيروت إذا كانت مرسله من بيروت، ومن القنصل البريطاني في دمشق إذا كانت مرسلة من دمشق"[146].

وتم سنة 1933 افتتاح قناة مباشرة للاتصال بين إمارة شرقي الأردن وكل من سورية ولبنان[147]. ولزيادة التعاون بين الدول العربية حدثت مفاوضات سنة 1934 بين المفوضية العليا في بيروت وحكومات فلسطين وشرقي الأردن ومصر من أجل تخفيض الأجور التلفونية بينهما[148].

وحدثت زيارات رسمية بين أعضاء من الحكومة الأردنية إلى لبنان من أجل توثيق العلاقات والاستفادة من الخبرات اللبنانية في بعض المجالات، وقد توجه رئيس المجلس التنفيذي الأردني إبراهيم هاشم بتاريخ 23 كانون أول 1933 بصحبة الأمير مصطفى الشهابي مدير الزراعة إلى بيروت، من أجل بحث الأمور المتعلقة بالتعاون بين البلدين[149] في المجال الزراعي وربما كان بشأن تنظيم أمور الاستيراد والتصدير الخاصة بالمنتجات الزراعية.

ونتيجة لظهور بعض الأمراض المعدية في الحيوانات الداجنة أصدر المفوض السامي الفرنسي بتاريخ1934، قراراً بمنع استيراد الطيور الداجنة من فلسطين وشرقي الأردن نظراً لوجود أمراض معدية[150] وذلك حرصاً من حكومة تلك الدول لعدم إصابة الثروة الحيوانية في لبنان وسورية بتلك الأمراض.

ولأجل متابعة ومحاكمة من ثبتت أدانتهم في جرائم مختلفة في كلا البلدين (الأردن ولبنان) تم عقد اتفاق تبادل مجرمين بين حكومة شرقي الأردن وسورية ولبنان في 10 اغسطس 1934 جاء فيه: "...، المجرمون الذين سيجري تبادل تسليمهم هم أولئك المجرمون الجارية محاكمتهم أو المحكمون في أحد البلاد التي تستوجب جزاء الحبس مدة سنة على الأقل، أو جزاء آخر مضاهياً لهذا أو أشد منه"[151]،

ولأجل ضمان سلامة المواطنين في الإمارة تم إصدار نظام خاص بالحجر الصحي سنة 1937 بشأن الأشخاص القادمين إلى شرقي الأردن من بلاد فارس والعراق وسورية ولبنان،وهو صادر بموجب المادة الثانية من قانون الحجر الصحي[152] لضمان عدم انتقال أمراض خطيرة ومعدية للإمارة.

ونتيجة لانتشار بعض الأمراض المعدية في المواشي المستوردة من سورية ولبنان، ولأجل منع تهريب البضائع بين البلدين أصدرت المفوضة العليا في بيروت قراراً بشأن تهريب البضائع من فلسطين وشرقي الأردن إلى سورية ولبنان بتاريخ 1935، بمنح جوائز مالية للذين يرشدون موظفي مصلحة الجمارك بوجود بضاعة مهرة[153].

كان الطلبة الأردنية في مصر ولبنان وسورية يقومون بنشاط سياسي محدود وأنظم معظمهم إلى صفوف المعارضة السياسية في البلاد، وقد تمكن الطلبة الأردنيون في مصر – على قلة عددهم– من التعاون مع الطلبة الأردنيين في لبنان وعقد مؤتمر لهم في عمان في أيار 1937، وحضر المؤتمر طلاب من المدارس الثانوية في إربد والكرك وعمان والسلط، حيث طالبوا بتعديل المعاهدة الأردنية والبريطانية لسنة 1928 بشكل يضمن استقلال البلاد[154].

وأصدرت الحكومة الأردنية برئاسة إبراهيم هاشم سنة 1937 نظاماً خاصاً لمنع استيراد الحيوانات ذات الأظلاف ومنتوجاتها وعلفها، جاء فيه:

1– يمنع استيراد ما يأتي من العراق وسورية ولبنان إلى شرقي الأردن.

أ– المواشي ذات الأظلاف (البقر، والضأن، والماعز).

ب– القش، والتبن، والزبل، والعلف الأخضر والجاف.

2– يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية صدر بتاريخ 1937/2/13[155].

كما أصدر أمراً آخر في آذار 1937 [156] رفع فيه قرار الحظر السابق.

أ– يصرح باستيراد الضأن والماعز من العراق وسورية ولبنان.

ب– يستمر المنع على استيراد الأبقار ومنتوجاتها وعلفها (القش، والتبن، والزبل، والعلف الأخضر والجاف).

كما أصدر نظاما خاصاً في شهر أيار 1937بمنع استيراد الطيور الداجنة من سورية ولبنان، جاء فيه

أ – يمنع استيراد ما يأتي من سورية ولبنان.

ب– الطيور الداجنة والدجاج، والحبش، والأوز، والبط، والحمام[157]، وربما نرجع تلك القرارات إلى انتشار الأمراض المعدية بين المواشي في سورية ولبنان مما دفع الحكومة الأردنية لاتخاذ إجراءات تمنع انتقال تلك الأمراض إلى الإمارة حرصاً منها على حماية الثروة الحيوانية.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في 1/9م1939 وإعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا في 1939/9/2 قرر المجلس التنفيذي الأردني في جلسته المنعقدة بتاريخ 1938/9/29، منع تصدير الحبوب والدقيق من شرقي الأردن لغير فلسطين، جاء فيه: "بالنظر لما يتوقع حصوله من النقص الخطير في الحنطة من جراء حظر تصديرها من سورية ولبنان، ورداءة موسم الحبوب في شرقي الأردن، قرر المجلس التنفيذي بالاستناد إلى المادة الثانية من قانون منع استيراد أو تصدير الحبوب والدقيق لسنة 1936، الموافقة على حظر تصدير الحنطة والطحين من شرقي الأردن لغير فلسطين اعتباراً من تاريخ نشره"[158].

وهذا لم يمنع طرح مشروع سورية الكبرى ومعارضة الحكومة اللبنانية من مشاركة كلا الدولتين في المؤتمر الدولي الاقتصادي الذي عقد في دمشق خلال الفترة من 4–6 نيسان 1944، برئاسة جميل مردم بك وزير الخارجية السوري، وبحضور ممثلين عن سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، وممثلين من مركز التموين للشرق الأوسط الذي اتخذ مجموعة من القرارات أهمها[159]:

1– تشجيع التبادل التجاري بين بلاد الشرق العربي، وأن يصار إلى تعديل الأسعار بشكل يضمن إيجاد توازن أفضل بين مستوى الأسعار داخل البلاد وخارجها.

3– يقدر المؤتمر لحكومة فلسطين تأكيداتها أنها أوعزت إلى وكلائها في شرقي الأردن شراء الحبوب بأسعار لا تتجاوز السعر الأساسي لما يماثلها في حوران وهو يرى أن عملها هذا مساهمة في تحقيق فكرة توحيد أسعار الحبوب في الشرق العربي[160].

ولتسهيل التبادل النقدي المرتبط بتنشيط الحركة التجارية بين إمارة شرقي الأردن ولبنان صدر في 1943 بمقتضى نظام الدفاع رقم 8 لسنة 1939 أمر رقم 1 لسنة 1943 حول صرف الأوراق

السورية واللبنانية في شرقي الأردن، ويتضمن ما يلي:

1- اعتباراً من نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية يحد من صرف الأوراق السورية واللبنانية التي يوصي بها إلى شرق الأردن أو التي يجري تداولها لمقتضيات سفر المسافرين الحقيقيين. أن الأشخاص الذين يدخلون شرق الأردن من سورية ولبنان والذين يودون تأدية دفعات ضرورية في هذه البلاد، يؤمّل منهم أن يمدوا أنفسهم بالأموال عن طريق مراجع البنوك العادية بواسطة اعتماد بنك أو حوالة بنك أو تحويل مبالغ بالبريد أو بالبرق. ولتعلم البنوك أن التعليمات التالية يجب وضعها موضع العمل فور تسلم هذا الأمر.

2- إن استيراد الأوراق السورية واللبنانية إلى شرق الأردن يجب أن لا يزيد على (160) مائة وستين ليرة سورية عن كل شخص كل شهر باستثناء الأشخاص الذين يبرزون إذناً من مكاتب المقايضة (الكمبيو) في سورية ولبنان.

3- جميع مثل هذه المبالغ التي صرفتها البنوك يجب إدخالها في متن جواز سفر حاملها بعد دخوله آخر مرة، وذلك على النحو التالي:

"الأوراق السورية (أو اللبنانية) المصروفة تبلغ قمتها ليرة سورية مردفة بالتاريخ وبختم البنوك. وفي الأحوال التي لا يكون جواز السفر محمولاً فيها يجب ذكر المبلغ على ظهر ورقة السفر أو ورقة الهوية المحمولة. وعلى البنك بطبيعة الحال أن يقتنع بعدم تجاوز الحد المقرر بصرف مبالغ سابقة أدخلت في جواز السفر.

4- إن الأوراق السورية واللبنانية التي تشتريها البنوك مع مراعاة الشروط الآنف ذكرها لا تجوز إعادتها إلى البلاد التي تعود إليها إلا بواسطة بنك سورية ولبنان الكبير.

5- على التاجر المرخص أن يتبع أسعار البيع والشراء الرسمية التي تعلن من وقت إلى آخر، وقد اتفقت مراقبة المقايضة (الكمبيو) السورية على هذه الأسعار مع بنك باركليسي (للممتلكات والمستعمرات وما وراء البحار) في فلسطين.

6- لا يسمح بتصدير أوراق سورية ولبنانية زيادة على 160 ليرة سورية إلا إذا كان الشخص الذي يطلب التصدير حائزاً على إذن خاص بمبالغ أكبر من مكاتب المقايضة (الكمبيو) في سورية ولبنان ولا يجوز في هذه الحال السماح بإعادة تصدير الأوراق إلا إلى سورية ولبنان حتى المبلغ المذكور فقط منزلة من المبالغ المقايض بها في شرق الأردن والمذكورة على ظهر (الأذن) كما هو منصوص عليه في الفقرة (3).

7- لا يسمح بتصدير الأوراق السورية واللبنانية لسوى سورية ولبنان من البلدان. وصدر هذا الأمر من رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى[161].

وأرسلت غرفة تجارة عمان كتاباً إلى المدير العام لسككك حديد الشام حماة وتمديداتها في بيروت بناء على المذكرة التي وجهها مدير شركة (سلمان حلبي وطباع)، حول تعدد السرقات في عربات السكك الحديد المشحونة بالبضائع الأردنية قبل وصولها إلى حدود الأردن. وقد جاء في الكتاب أن هذه الشكاية على درجة كبيرة من الخطورة وتستوجب اهتماماً عاجلاً والغرفة تطلب تحقيقاً سريعاً في موضوعها وتلح بضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لمنع السرقات من حاملات الشحن، وتنتظر جواباً سريعاً حول هذا الموضوع[162].

ونتيجة لظهور بعض الأمراض المعدية في مواشي لبنان وسورية أصدرت وزير التجارة والزراعة الأردني نقولا غنما أمراً بتاريخ 1945 تضمن:

1- يمنع استيراد ما يأتي من سورية ولبنان إلى إمارة شرقي الأردن.

أ- الأبقار، والضأن، والماعز، والجمال، والخنازير.

ب- القش، والتين، والزبل، والعلف الأخضر والجاف.

ويعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[163]، ومن الغريب أن الحكومة الأردنية كانت تستورد الخنازير من لبنان وسورية.

لقد شكلت كل من لبنان وسورية شريكاً تجارياً مهماً للأردن منذ سنة 1945، فكانت التجارة الخارجية الأردنية تتم من خلال سورية ولبنان، وشكلت سورية ولبنان أهم مستوردين للصادرات الأردنية التي كانت بالدرجة الأولى من المنتجات الزراعية والحيوانية. وتالياً جدول يوضح ذلك[164]:

التجارة الخارجية الأردنية مع سورية ولبنان ترانزيت (المبلغ بالألف ليرة سورية)

السنة	الصادرات	الواردات
1945	3.730	1.395
1946	5.272	3.947
1947	0.204	4.166
1948	1.431	17.139

الخاتمة:

لقد اثبت هذه الدراسة أن العلاقات بدأت بين القطرين اللبناني والأردني بادئ الأمر في المجال التجاري بالرغم من التنافس القائم بين سياستي الانتداب البريطاني والفرنسي.

وفي السياق نفسه ظهر من خلال الدراسة دعم دروز لبنان للأمير عبد الله عندما قدم لتحرير سورية من الفرنسيين، كما ساهم اللبنانيون في الشؤون الإدارية خلال المرحلة الأولى والصعبة لتأسيس إمارة شرق الأردن بعد 1921. العديد من

الموظفين من أصول لبنانية.

ومما أثبتته هذه الدراسة أن العلاقات السياسية الثنائية لم تتعرض لأي نوع من النزاعات والمشكلات بالرغم من الاختلافات في وجهات النظر تجاه الأحداث أو المشاريع القومية.

وبينت الدراسة موقف كلا الشعبين الأردني واللبناني المؤيد والداعم للثورة السورية الكبرى 1925–1927 من خلال توفير الحماية للمقاومين وتأمين حركتهم. واستعرضت الدراسة تأييد ومؤازرة الأمير عبد الله لجهاد اللبنانيين والسوريين في سبيل حصولهم على الاستقلال سنة 1943.

كما اثبتت هذه الدراسة أن بعض الفئات من الطوائف اللبنانية، مثل: الدروز، والشيعية، والسنة والمسيحيين تعاطفت مع الأهداف السياسية التي حملها الأمير عبد الله على المستوى القومي، وأظهرت أن له رصيداً شعبياً مشجعاً للاستمرار في مشروعه القومي، وتوجت بعقد أول اتفاقية تجارية، لتنظيم النشاط التجاري الثنائي بين البلدين سنة 1923.

وأظهرت الدراسة أن سلطة الانتداب الفرنسي عارضت بدهاء مشروع سورية الكبرى الذي طرحه الأمير عبد الله على اعتبار أنه مشروع بريطاني، فعملت على إجراء انتخابات في لبنان لتكريس النظام الجمهوري وقطع الطريق على المشروع الوحدوي، كما أن السلطات اللبنانية الرسمية والقوى الشعبية عارضت المشروع وخاصة مسيحيي لبنان لخشيتهم من التحول إلى أقلية ضئيلة في محيط مسلم مع وجود بعض من المؤيدين للمشروع.

وتطورت العلاقات الثنائية السياسية إلى إنشاء أول قنصلية لبنانية في عمان سنة 1945.

الهوامش

(1) محافظة: السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان (1920–1946)، مجلة المستقبل العربي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ع58، ص39، علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وأيطاليا من الوحدة العربية، بيروت ط1، 1985، ص105.

(2) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، بيروت، 1974، ص256–259.

(3) محافظة: السياسية الغربية المعادية للوحدة، ص41؛ محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وأيطاليا، ص107.

(4) شفيق حجا: معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي (1918–1946)؛ ج1، ص230–232، ص258، جواد بولس: تاريخ لبنان، ط1، ص369؛ وليد فارس: التعددية في لبنان، ط1، 1979، ص220–221؛ فيليب حتي: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ط2، 1972، ص569، ص598، محمد جميل بهيم: لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت، ط1، 1969، ص22، أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، بيروت،، ط1، 1980، ص90، ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، بيروت، 1978، ص156

(5) سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان، ص90–91،، فيليب حتي: تاريخ لبنان، ص598–599، حجا: معركة مصير لبنان، ص281–303.

(6) الطراونه: الاتجاهات السياسية في لبنان بين الحربين العالميتين 1918–1939، ص144، عبد الرووف فضل الله: لبنان دراسة جغرافية، ط1، 1983، بيروت، ص242–243.

(7) الجسر: ميثاق 1943 لماذا كان، بيروت، ط1، 1978، ص55؛ الطراونه: الاتجاهات السياسية، ص146، للمزيد حول الدستور اللبناني انظر شفيق حجا: الدستور اللبناني (تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي 1926–1991)، بيروت، 1991. حجا: معركة مصير لبنان، ص303

(8) بولس: المرجع نفسه، ص24؛ فيليت حتي: المرجع نفسه، ص601–605.

(9) حتي: المرجع نفسه، ص606–607.

(10) الدروز: قبائل عربية سكنت سوريا قبيل الفتح الإسلامي وبعده، ومذهبهم مشتق من الإسلام ومؤسسه تشتكين الدرزي وهو داعية فارس، طبع إتباعه باسمه، للمزيد انظر: خالد المقصقص: حكومة جبل الدروز في عهد الانتداب الفرنسي (1921–1943)، رسالة ماجستير، غير منشورة، ص26–27، الجامعة الأردنية، 1999، ص5؛ محمد كامل حسين: طائفة الدروز، تاريخها وعقائدها، القاهرة، ط1، 86.

(11) طليع: ولد في بلدة جديدة الشوف في جبل لبنان سنة 1876؛ أنهى دراسته الابتدائية في مدارسها، ثم التحق بالجامعة العثمانية في أسطنبول وأنهى دراسته فيها عام 1900، أصبح نائباً في مجلس المبعوثان عن جبل الدروز سنة 1914، وأصبح وزيراً للداخلية في حكومة الأمير فيصل سنة 1919، وعندما أسس الأمير عبد الله الإمارة كان رشيد طليع أول رئيس حكومة فيها بتاريخ 11نيسان 1921 باسم مجلس المشاورين، وقد توفي سنة 1926 ودفن في الجبل. للمزيد تيسير أبو حمدان: أغصان في ربي عمان (الجالية اللبنانية في الأردن)، عمان، ط1، 2007، ص17–22.

(12) جبل الدروز: عُرف باسم جبل حوران، تحده غوطة دمشق شمالاً، وشرق الأردن جنوباً وبادية الشام شرقاً، وسهل حوران غرباً، وتقدر مساحته بعشرة آلاف كم2، أصبح يعرف خلال الانتداب الفرنسي باسم جبل الدروز، وينقسم سكانه إلى فئتين على أساس ديني ومذهبي، الدروز والمسلمون السنة. للمزيد المقصقص: حكومة جبل الدروز، ص5.

(13) فؤاد سليم: ولد سنة 1894 في بلدة بعقلين (الشوف) . جبل لبنان، وتلقى تعليمه الابتدائي فيها، وأكمل دراسته الجامعية في كلية الآداب الجامعة الأمريكية بيروت، التحق بالقوات العربية عندما قامت الثورة العربية الكبرى، أصبح من كبار مؤسسي الجيش العربي عندما نالت الإمارة الاستقلال للمزيد: أبو حمدان: أغصان الأرز، ص117–121.

(14) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, Note on the history, p.99; Ruling Families of Arabia, Jordan, The Royal Family of Al Hshim, V.I, Edited by A.D.1 Rush, Archive Edition, 1991, p20-21، حسن أمين البعيني: دروز سوريه ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920–1943، دراسة في تاريخهم السياسي، ط1، 1993، ص154–155؛ جريدة البيان، ع1275، ص5؛ 16، 9، 1922؛ جريدة البشير، ع2691، 15 آذار 1921،، ص2؛ المقصقص: حكومة جبل الدروز، ص62–63.

(15) جريدة البيان بيروت، ع1275، 16/آب/1922؛ ص5.

(16) حسن البعيني: المرجع نفسه، ص155.

(17) عادل إرسلان، لبناني ولد في الشويفات سنة 1882، تولى عدة مناصب زمن الدولة العثمانية كان مستشاراً سياسياً للملك فيصل 1919–1920، وبعد أن انتقل إلى شرقي الأردن أصبح رئيساً للديوان حتى 1923 المقصقص: المرجع نفسه، ص123.

(18) سلطان الأطرش ولد في قرية القريا في محافظة السويدان في آذار 1981، وتوفي فيها سنة 1982 وهو قائد وطني ومجاهد درزي، قاد الثورة ضد الانتداب الفرنسي (1925–1927)، وقد عرف بوطنيته وشجاعته ورفضة للتجزئة للمزيد أنظر حسن البعيني: سلطان باشا الأطرش مسيرة قائد في

تاريخ الأمة، لبنان، 2001، صالح زهر الدين: موسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي، ط1، 2001، ص266-277.

(19) أدهم خنجر: ثائر شيعي من جبل عامل، وأحد أفراد المجموعة المتهمة بمحاولة اغتيال الجنرال غورو، جريدة البيان، ع1345، 1923/3/13، ص4؛ حسن البعيني، المرجع نفسه، ص159. للمزيد عن موضوع جبل الدروز انظر:

(20) Records of Syria 1918-1973, Vol. (4) 1926-1931, Archive Edition, London,2005, January 19, 1926, p. 4-5

(21) البيان، ع 1345، ،1923،3،،13؛ ص4-5؛ البيان، ع 1284، 14/تشرين أول/1922، ص5.

(22) حسن البعيني، المرجع نفسه، ص163.

(23) البيان، ع 1446، 17 ت2، 1923، ص4.

(24) مذكرات سلطان الأطرش،، ج1، ص119-137، محي الدين السفر حلاني: تاريخ الثورة السورية، دمشق، ج1، 1961، ص53-55، الكرمل، ع1136، 12 أيلول 1925؛ حسن البعيني: المرجع نفسه، ص168-169، هدى رزق: لبنان بين الوحدة والانفصال 1919-1927، ط1، 1998، بيروت، ص83-86.

(25) مذكرات سلطان الأطرش، ج1، ص137؛ الكرمل، ع1136، 12 أيلول 1925، ص2؛ حسن البعيني، المرجع نفسه، ص169.

(26) الكرمل، ع 1137، 15 أيلول، (منشور سلطان) الاستقلال يؤخذ ولا يعطي وانظر هدى رزق: لبنان بين الوحدة والانفصال، ص83-86.

(27) الكرمل، ع1183، 1926/5/19، ص4؛ الكرمل، ،ع1141، 19 أيلول 1925، ص3؛ فلسطين، ع1107، 7 آب 1928، ص4؛ حسن البعيني المرجع نفسه، ص171-172.ز

(28) مذكرات سلطان الأطرش، ج1، ص203؛ حسن البعيني، المرجع نفسه، ص172.

(29) عبد الرحمن الشهبندر، ثورة سورية الكبرى أسرارها وعواملها ونتائجها، عمان، ص113.

(30) الشرق العربي، ع 37، 10/ك2/1925، 245.

(31) جريدة فلسطين، ع 782، 5/حزيران/1925،، ص1-2، الكرمل، ع 1137، 5 أيلول 1925، ص ؛ حسن البعيني: المرجع نفسه، ص185؛ المقصقص: حكومة جبل الدروز، ص142-143، كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن (1921-1948)، طرابلس، 1983، ص363-364.

(32) خلة: التطور السياسي، ص364.

(33) جريدة فلسطين، ع755، 20 شباط 1925، ص2.

(34) المقصقص، حكومة جبل الدروز، ص142-143.

(35) جريدة فلسطين، ع 859، 2/آذار/1926، ص3.

(36) منير الريس: الثورة السورية الكبرى، بيروت، 1969، ص198.

(37) Records of Syria 1918-1973, Vol. (4) 1926-1931, British consulate, Damascus, 3 September 1926 , p. 185; Mary Wilson: king Abdullah Britain and the making of Jordan, Cambridge University press, 1987, p67-69.، جريدة فلسطين، ع 982، 24/أيار/1927، ص1.

(38) الجنرال أندريا: ثورة الدروز وتمرد دمشق، ط2، بيروت، 1985، ص25-27.

(39) الكرمل، ع1236، 23/أيار/1927، ص1.

(40) جريدة فلسطين، ع982، 24/أيار/1927، ص1.

(41) حسن البعيني: المرجع نفسه ص186، المقصقص، المرجع نفسه، ص126، هدى رزق: المرجع نفسه، ص91.

(42) البشير، ع4041، 9 كانون الثاني 1930،، ص2.

(43) Records of Syria 1918-1973, Vol. (4) 1926-1931, Amman, 5th August 1927, p. 348-349.

(44) البشير، ع4106، 10 حزيران، 1930، ص3، المقصقص، المرجع نفسه، ص189-190.

(45) البشير، ع4106، 10 حزيران،، 1930، ص3؛ فلسطين،، ع 1797، 14 تموز 1931، ص6.

(46) فلسطين، ع 1797، 14 تموز 1931، ص6، المقصقص: المرجع نفنسه، ص195.

(47) عبد الرحمن البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية، ص 9-10.

(48) الجزيرة، ع 955، 22/شباط/1940، ص1.

(49) الدفاع، ع 1423، 4/شباط/1940.

(50) الوثائق الهاشمية، مجلد 3، وثيقة بتاريخ 14/حزيران /1940، ص

(51) جريدة الدفاع، 1458، 10 آذار 1940، ص 5.

(52) البيطار: تطور الوحدة السورية اللبنانية، ص19.

(53) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, Archive Edition, London, 1996. Amman, 4th June 1941, report on the Political situation for the month of May 1941, p. 189-190.؛ البيطار، المرجع نفسه، ص21، علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا، ص123.

(54) الوثائق الهاشمية، وثيقة رقم (162) (133-47) (42-141) رسالتان من سمو الأمير عبد الله إلى ممثل وزارة الحرب البريطانية وحول دور القوات الأردنية في الحملة على سوريا انظر الوثائق الهاشمية وثيقة رقم (167) (أ-ب) رسالتان من المعتمد البريطاني إلى سمو الأمير عبد الله بخصوص دور

الجيش العربي في الأعمال العسكرية، وثيقة رقم (1167) (50–291) بتاريخ 1941/1/20. N.ziadeh: Syria and Lebanon, Beruat, 1968, p6، البيطار، المرجع نفسه، ص21، علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا، ص124. الوثائق الهاشمية، وثيقة رقم (162) (133–47) (42–141) رسالتان من سمو الأمير عبد الله إلى ممثل وزارة الحرب البريطانية وحول دور القوات الأردنية في الحملة على سوريا انظر الوثائق الهاشمية وثيقة رقم (167) (أ–ب) رسالتان من المعتمد البريطاني إلى سمو الأمير عبد الله بخصوص دور الجيش العربي في الأعمال العسكرية، وثيقة رقم (1167) (50–291) بتاريخ 1941/1/20.

(55) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, 8th June 1941, p. 225-226 ; Ziadeh:Syria and Lebanon, Berutcr, 1968, p5; Mary Wilson; King Abdullah, p 225-230.

(56) للمزيد حول هذه الجملة والموقف الأردني منها انظر الوثائق الهاشمية، وثيقة رقم (163أ) (87–87)، وثيقة رقم (163ج) (88–87) رسالة من الأمير عبد الله بن الحسين إلى المندوب السامي البريطاني ويلسون Wilson في القدس، وقد قدم الأمير عبد الله إلى كلوب باشا قائد الجيش الأردني سيفا هدية للجهود التي بذلها وقواته في تحرير سوريا مشيراً إلى الوعد البريطاني بخصوص استقلال سوريا بتاريخ 11 تموز 1941 وانظر لذلك رسالة من وجهاء أردنيين إلى السفير البريطاني في مصر السير مايلز لامبسون بتاريخ 1941/6/9 حول الوعد البريطني بالفرنسي لاستقلال سوريا ولبنان، الوثائق الهاشمية، وثيقة رقم (154) (76–87).

(57) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, report on the political situation for the month of June 1941, p. 191-194. ؛ انظر أيضًا وثيقة رقم (163هـ) (48–319) بتاريخ 1941/7/26، علي محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ع2، مجلد3، آب 1972، ص52، البيطار المرجع نفسه، ص25، منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900–1909، عمان، ط2، 1988، ص379–381.

(58) البيطار، المرجع نفسه، ص25–26، يذكر أن مجموعة من القوات الأردنية التي اشتركت في هذه الحملة حوالي 350 رجلاً من جميع الرتب، وكان مع الحملة ضابطين بريطانيين هما الكولونيل نومان لاش Norman losh و الكابتن أميرل Imrie ويقودهم الجنرال كلوب باشا clubb pash استقرت القوات في حمص ثم عادت بعد شهرين وحققت انتصارات عظيمة: محمود محافظة: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921–1946، عمان، 1990، ط1، ص148–149.

(59) البيطار: المرجع نفسه، ص37، علي محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى، مجلة كلية الأداب، الجامعة الأردنية، ع2، مجلد3، آب1972، 51.

(60) البيطار، المرجع نفسه، ص36–37.

(61) الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (154) (76–87)، ص363.

(62) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, Speech from the throne by H.R.H. the Amir Abdullah Ibn El Hussein at the ceremony of the Opening of the fifth ordinary session of the legislative council of trans-Jordan on the 3rd of thil Qidah of 1360 hijriyeh\ the 22nd of November 1941. P. 202-203. ؛ الكتاب الأردني الأبيض، ص58–63، الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (4أ) (82–87) و (5–487) 1942/1/6، ص48–49.

(63) الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (4أ) (82–87) و (5–487) تاريخ 1942/1/6، ص49.البيطار، المرجع نفسه، ص40–41؛ فيليب حتي: تاريخ لبنان، ص4–6.

(64) Records of Syria 1918-1973, Vol. (7) 1940-1942, Declaration of Syrian Independence, p. 477-481. ؛الجريدة الرسمية، ع 720، كانون الثاني 1941، ص315.

(65) البيطار، المرجع السابق، ص52.

(66) Ziadeh: Syria and Lebanon, p65-66.، البيطار: المرجع نفسه، ص52؛ كان أيوب ثابت من الأقلية البروتستانتية المسيحية، وكان مبدأوه الثابت جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامة فرنسا، وكان متعصباً للفكرة السياسية المسيحية.

(67) محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وأيطاليا، ص168، البيطار: المرجع نفسه، ص66–67؛ الدفاع، ع 2598، 15 كانون الثاني 1943، ص1.

(68) محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وأيطاليا، ص124.

(69) فلسطين، ع 5573، 23 كانون الثاني 1943، ص3.

(70) الدفاع، ع 2598، 15 كانون الثاني 1943، ص1.

(71) خله: التطور السياسي، ص390.

(72) فلسطين، ع 5580، كانون أول 1943، ص1.

(73) الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (173) (75–8) بتاريخ 18 مارس 1943، ص399–402، رسالة من سمو الأمير عبد الله إلى المندوب السامي مقترحاً مشروعاً لحل المشكلة السورية، عبد الله بن الحسين: المذكرات، ص217–218.

(74) الماضي وموسى: تاريخ الأردن، ص 390–399، عبد الهادي الطراونه، سياسة الأردن الخارجية تجاه الدول العربية المجاورة في عهد الإمارة 1921–1926، جامعة مؤته، 2006، ص27.

(75) الدفاع، ع 3059، 12 أيار1945، ص1.

(76) الدفاع، ع3059، 22 أيار 1945، ص1.
(77) وثيقة رقم (176) (225–180) رسالة من المعتمد البريطاني إلى الأمير حول الخلافات بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى، الوثائق الهاشمية، مجلد3، ص411.
(78) الكتاب الأردني الأبيض؛ ص113–115.
(79) فلسطين، ع6025، 23/أيار/1945، ص4، فلسطين، ع 6033، 1/حزيران/1945، ص4.
(80) الجزيرة، ع 1064، 25/أيار/1945، ص3.
(81) الجزيرة، ع 1069، 16/حزيران/1945، ص4.
(82) الجزيرة، ع 1068، 9/حزيران/1945، ص8.
(83) الجزيرة، ع 1057، 21 نيسان 1945، ص2.
(84) الشرق العربي، ع865، 17/حزيران/1946، ص2.
(85) Ziadeh: Syria and Lebanon, p84.علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا، ص124، كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، بيروت، 1971، ص238–239.
(86) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, 14th July, 1940, p.156-157.؛ الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية، ،عمان، المطبعة الوطنية، 1947، ص19، عبد الله بن الحسين. الآثار الكاملة، ط2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1985، ص211، علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص118؛ أحمد العفيف: الملك عبد الله الأول بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى، ط1، 2006، دار جرير للنشر، ص60؛ البيطار، المرجع نفسه، ص137.
(87) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, 11th July 1940, p. 158-159.
(88) B.shwadran: Jordan Astate of Tension, New York, 1959, p232؛ الكتاب الأردني الأبيض، ص12؛ سليمان موسى: إمارة شرقي الأردن، ص272–273، البيطار: المرجع نفسه، ص138–139؛ العفيف، المرجع نفسه، ص60.
(89) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, Policy in Trans-Jordan, p.250-252;
(90) M. Khadduri: Independent Iraq, Oxford, 1960, p335
(91) الكتاب الأردني الأبيض، ص35–36.
(92) للمزيد أنظر Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, 8th June 1941, p. 225-226:الكتاب الأبيض، ص45–49؛ Shwadran: Jordan, p233, Khadduri: Independent Iraq, p33.
(93) الوثائق الهاشمية، مجلد 3، ص83.
(94) الوثائق الهاشمية، مجلد3، أرواق عبد الله بن الحسين سوريا الكبرى والاتحاد العربي، ص48–49؛ الكتاب الأبيض الأردني، ص93–94، ص 64–67
(95) الوثائق الهاشمية، مجلد3، ص57–58؛ الكتاب الأبيض الأردني، ص65–70.
(96) علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة (1921–1946)، عمان ط1، 1973، ص117، علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وأيطاليا من الوحدة العربية 1919، ص168.
(97) الكتاب الأردني الأبيض، ص70–75، علي محافظة: نظرة جديدة في موقف بريطانيا وفرنسا من مشروع سوريا الكبرى، ص56–57.
(98) عبد الله بن الحسين: مذكرات، ص266–267، الكتاب الأبيض الأردني، ص78–81.
(99) جريدة الهدى، ع198، 4 آذار 1944، ص1–2.
(100) جريدة البشير، ع 7015، كانون الثاني 1944، ص1–2.
(101) محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، ص119.
(102) خوري: المشاريع الوحدوية العربية(1913–1987)، بيروت، 1988، ص122.
(103) خوري: المرجع السابق، ص121.
(104) البشير، ع8733، 30 شباط 1946، ص1–2.
(105) البشير، ع 2685، 28 كانون الثاني 1946؛ فلسطين، ع 6472، 28 كانون الثاني 1946، ص1.
(106) البشير، ع2685، 28 كانون الثاني 1946، ص1؛ يوسف خوري: المشاريع الوحدوية، ص 120–122.
(107) Ziadeh: Syrian and Lebanon, p 201، أحمد طربين: الوحدة العربية، ص62.
(108) Ziadeh: Syrian and Lebanon, p 201، أحمد طربين: المرجع نفسه، ص63، وانظر حول الحزب علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وأيطاليا، ص130.
(109) طربين: الوحدة العربية، ص62.
(110) طربين، الوحدة العربية، ص59.
(111) خوري: المشاريع الوحدوية، ص54.
(112) خوري: المشاريع الوحدوية، ص50.
(113) مكاوي: مشروع سوريا الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، ص181.
(114) البعيني: دروز سوريا ولبنان، ص364.
(115) الوثائق الهاشمية، وثيقة رقم (125) (30–584) بتاريخ 17 تشرين أول 1947.
(116) الكتاب الأبيض الأردني، ص252.
(117) الكتاب الأبيض الأردني، ص259.
(118) الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (119أ) (18–584) 18 أيلول 1947، ص299–302."
(119) الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (119ب) (11–584) 29 أيلول 1947، ص302–303.
(120) وثيقة رقم (119ج) (31–584) الوثائق الهاشمية، مجلد3، ص303–304.

(121) الوثائق الهاشمية، مجلد3، وثيقة رقم (120) (24-584) بتاريخ 10/آب/1947.

(122) ملف العدد (1) رئاسة الديوان الملكي، الرغم 5-6-7 "سوريا الكبرى" تقرير سري من وزارة الخارجية العراقية . الدائرة العربية الرقم 4197/8/740/4 بتاريخ 5 أيلول 1947 مرسل إلى مجلس الوزراء العراقي انظر جهاد محي الدين: العراق والسياسة العربية 1941-1958، البصره، 1980، نقلاً عن عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية، السورية، ص116، M.I. Fuddah; The Foreign policy of Jordan 1947-1967, pess, Oklahoma, 1971, p248.

(123) جريدة الدفاع، ع 3089، 26/حزيران/1945، ص2؛ وانظر جريدة الدفاع (2941)، 3 كانون الثاني 1945، ص2.

(124) جريدة الجزيرة، ع 1073، 29/حزيران/1945، ص4.

(125) الجزيرة، ع 1082، 23 أيلول 1945، ص5.

(126) الجزيرة، ع 1149، 27 أيلول، 1946، ص1.

(127) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, 6th January 1945, p. 460-461;

(128) الدسوقي: مصر في الحرب العالمية الثانية، 1939-1945، القاهرة، 1976، ص28.

(129) Records of Jordan 1919-1965, Vol. (5) 1939-1947, 5 October 1944, p. 470-480.

(130) الجريدة الرسمية، ع 821، 19 نيسان 1945، علي محافظة: النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، المستقبل العربي، ع41، تموز 1982، ص83-84. جامعة الدول العربية، محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، القاهرة، ص 1946.

(131) الوثائق الهاشمية (أوراق عبد الله بن الحسين الجامعة العربية)، مجلد4، 1994، ص300-308، جوزف مغيزل، لبنان والقضية العربية، ص33-34.

(132) عبد الله بن الحسين: مذكرات، ص277.

(133) حلاق، موقف لبنان، ص89.

(134) الوثائق الهاشمية (أوراق عبد الله بن الحسين والاستقلال 1946)، مجلد1، 1993، ص437-490، حول موقف لبنان من استقلال الأردن.

(135) جريدة الشرق العربي، ع2، 4 حزيران 1923، ص2-3، البيان، ع1388، 10/تموز/1923، ص4، غالب أبو جابر: مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية 1923-1973، مجلد 1، عمان، ط1، 1975، ص9-10.

(136) فضل الله: لبنان دراسة جغرافية، ص180؛ فيليب حتي: المرجع نفسه،، ص612-613.

(137) الشرق العربي، ع 33، 14 كانون الثاني 1924، ص3.

(138) البيان، ع، 6 آذار 1924، ص7.

(139) الدفاع، ع5، 12 نيسان 1924، ص3.

(140) الجريدة الرسمية، ع52، 4 آذار 1930، ص96-97، غالب أبو جابر: الاتفاقيات والمعاهدات، مجلد1، ص112-113، 113-116.

(141) Palestine and Trans Jordan Adminatration Report, archive Edition, 1995, V.3. 1928-1931, p 7543.

(142) أم القرى، ،ع 199، 19 اكتوبر 1928، ص3 نقلاً عن جريدة الجديدة، وانظر كذلك الكرمل، ع 1276، ع آذار 1928، ص9ن الكرمل ع 1285، 16 آيار -1928، ص10.

(143) Palestine and Trans Jordan Admin Stration v.3, 1928-1931, p 753، أم القرى، ع162، 20 كانون الثاني 1928، ص4، وانظر لذلك ع 216، 22 فبراير 1929، ص3.

(144) فلسطين، ع 1107، 17 آب 1928، ص4.

(145) فلسطين، ع، 15 آذار 1929، ص2.

(146) البشير، ع 3938، 7 أيار 1929، ص2.

(147) البشير، ع 3927، 11 نيسان 1929، ص3، للمزيد عن غزو الجراد لمنطقة شرقي الأردن انظر البشير، ع 3917، 16 آذار 1929، ص3؛ البشير، ع 3934، 27 نيسان 1929، ص3؛ البشير، ع 4064، 11 آذار 1930، ص2.

(148) البشير، ع 3898، 31 كانون الثاني 1929، ص2.

(149) أم القرى، ع355، 17 أكتوبر 1931، ص3.

(150) Palestine and Trans Jordan Admits ration v.3, 1928-1931, p 161، محمد محافظة: إمارة شرقي الأردن، ص296.

(151) للمزيد حول تفاصيل تلك الاتفاقية أنظر: الجريدة الرسمية، ،ع 372، 15كانون أول 1932، ص 496، غالب أبو جابر، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية 1923-1973؛ مجلد1، ص 184-186.

(152) فلسطين، ع 988، 9 كانون الثاني 1933، ص3.

(153) محافظة: إمارة شرقي الأردن، ص296.

(154) الدفاع، ع 199، 13 كانون الثاني 1934، ص5.

(155) الشرق العربي، ع63،ن 21 تموز 1934، ص2.

(156) فلسطين، ع 2725، 125 آب 1934، ص 1.

(157) الشرق العربي، ع 113، 6 كانون أول 1934، ص3.

(158) الإصلاح، ع 535، 9 كانون الثاني 1937، ص3.

(159) الدفاع، ع351، 19حزيران 1935، ص5.

(160) الجزيرة، ع 646، 18 أيار 1937، ص1.

(161) الجريدة الرسمية، ع 51، 13 شباط 1937، ص93.

(162) الجريدة الرسمية، ع 556، 21 آذار 1937، ص208.

(163) الجريدة الرسمية، ع 561، 11 أيار 1937، ص323.

(164) الجريدة الرسمية، ع 610، 21 أيلول 1938، ص467.

(165) مركز تموين الشرق الأوسط: في بداية الحرب العالمية الثانية أنشأت قيادة منطقة الشرق الأوسط البريطانية في القاهرة

مركزاً صغيراً ليقوم بمساعدة القادة العسكريين في معالجة نقص كمية البضائع المشحونة بحراً إلى بلدان المنطقة. للمزيد أنظر: Middle East supply Center, Middle East Journal, Spring 1952, p 144-166. نقلاً عن أحمد طربين: الوحدة العربية، ص230-233.

(166) فلسطين، ع 5085، 9/نيسان/1944، ص1.

(167) الجريدة الرسمية، ع759، 16 كانون الثاني سنة 1943، ص14-15.

(168) فلسطين، ع1848، 1944، ص2.

(169) الجريدة الرسمية، ع228، 16 تموز 1945، ص57.

(170) دائرة الأحصاءات العامة، المجموعة الإحصائية السورية، دمشق، 1950، ص80-98، نقلاً عن عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية . السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976، لجنة تاريخ الأردن ط1، 1996، ص166.

المصادر والمراجع

الوثائق الأجنبية

Record of Jordan, 1919-1965, v.1(5) 1939-1942, Archive Edition, London, 1996.

Record of Syria 1919-1974, v (4) 1926-1931, Archive Edition, London, 2005.

Record of Syria 1918-1973, v. (7) 1940-1942, Archive Edition, London, 2005

-Ruling Families of Arabia, The Royal Family of Al Hashim v.1, Edited by A.I. Ruch, Archive Edition, 1991.

Palestine and Trans Jordan Administration Report, Archive Edition, 1995.

الوثائق العربية

الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة العربية، عمان، المطبعة الوطنية، 1947م.

جامعة الدولة العربية: محاضرة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، القاهرة 1946م.

الوثائق الهاشمية، (أوراق عبد الله بن الحسين والاستقلال سنة 1946م)، مجلد1، 1993م.

الوثائق الهاشمية، مجلد 3 (أوراق عبد الله بن الحسين ومشروع سورية الكبرى والاتحاد العربية)، 1993م.

الرسائل الجامعية

أحمد الطراونة، 1996م: الاتجاهات السياسية في لبنان بين الحربين العالميتين 1918-1939م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خالد صالح عبد الغني المقصقص، 1999م: حكومة جبل الدروز في عهد الانتداب الفرنسي (1921-1943)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

عبد الهادي الطراونة، 2006م: سياسة الأردن الخارجية تجاه الدولة العربية المجاورة في عهد الإمارة (1921-1946م)، جامعة مؤته.

الجرائد (الصحف)

جريدة البشير، ع4041، ع 4106، ع7015، ع 8733، ع3938، ع 3927، ع 3934، ع4064، ع3898، ع 5085.

جريدة البيان، ع1345، ع1284، ع1446.

جرة الدفاع: ع 1423، ع 1458، ع 2598، ع3059، ع3089، ع999، ع1082، ع1073، ع1149.

جريدة الشرق العربي، ع 37، ع865، ع2، ع33، ع63، ع113.

الجريدة الرسمية، ع51، ع556، ع561، ع610، ع759، ع228.

جريدة الدفاع، ع1423، ع1458، ع2598، ع3059، ع3089، ع999، ع1082، ع1079، ع1149.

جريدة الكرمل، ع1141، ع1137، ع1236، ع1285.

جريدة فلسطين، ع1107، ع382، ع755، ع859، ع982، ع6472، ع1797، ع5573، ع5580، ع1025، ع6033، ع2725.

جريدة الإصلاح ع535.

المجلات

مجلة كلية الآداب (الجامعة الأردنية)

علي محافظة، 1972: نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سورية الكبرى، ع2، مجلد2، آب.

ب- المستقبل العربي (إصدار مركز دراسات الوحدة العربية)

علي محافظة، 1982م: النشأة التاريخية لجامعة الدولة العربية، ع41، تموز.

علي محافظة، 1983م: السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سورية ولبنان (1920-1946)، ع58.

المراجع والكتب:

أحمد رحال، 1980م: النظم السياسية والدستورية في لبنان الدول العربية، بيروت، ط1.

العفيف، الملك عبد الله الأول بن الحسين وقضية الوحدة السورية الكبرى، ط1.

الجسر، ميثاق 1943 لماذا كان، ط1.

أبو حمدان، أغصان الأرز في ربى عمان "الحالية اللبنانية في الأردن)، ط1.

بولس، تاريخ لبنان: ط1.

أندريا، ثورة الدروز وتمرد دمشق، بيروت، ط2.

حسن، دروز سورية ولبنان في عهد الأنتداب الفرنسي 1920-1947م (دراسة في تاريخهم السياسي)، ط1.
الأطرش، مسيرة قائد في تاريخ الأمة.
الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية.
حجا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي (1918-1946م). ج1.
الدستور اللبناني، 1991م ، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي 1926-1992م.
زهر الدين، 2001م: موسوعة رجالات من بلاد العرب، المركز العربي، ط1.
الدسوقي، 1976م: مصر في الحرب العالمية الثانية.
فضل الله، 1983م: لبنان دراسة جغرافية، ط1.
البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية، ط1.
الشناق، 1996م: التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية . السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976م، ط1.
عبد الله بن الحسين، 1985م: الآثار الكاملة، ط2.
محافظة، 1973م: تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة (1921-1946م)، عمان، ط1.
موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ط1، 1985م.
أبو جابر، 1975م، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية 1923-1973م، مجلد1، ط1.
حتي، 1972م: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة انيس فريحه، ط2.
كامل محمود خلة، 1983م: التطور السياسي لشرقي الأردن 1921-1948م.
كامل الصليبي، 1971م: تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ط1.
محمد جميل بهيم، 1969م: لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت، ط1.
ملحم قربان، 1978م: تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، بيروت، ط1.
محمد كامل حسين: طائفة الدروز، تاريخها وعقائدها، القاهرة، ط1، د.ت.
مذكرات سلطان باشا الأطرش، ج1،
الريس، الثورة السورية الكبرى، ط1.
محمود محافظة، 1990م: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946م، عمان، ط1.
منيب الماضي وسليمان موسى، 1988م: تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959، عمان، ط2.
نجلاء سعيد مكاوي، 1998م: مشروع سورية الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
وليد فارس، 1979م: التعددية في لبنان، ط1.
يوسف خوري، 1988م: المشاريع الوحدوية العربية (1913-1987)، بيروت.

الأجنبية:

Fuddah, M. I. 1947-67: The Foreign policy of Jordan, press, oklahama.

Khudduri M. 1960: inclependent Iraq, Oxford.

Middle East supply center, Middle East Journal, 1952.

Shwadran, B. 1959: Jordan Astate of Tension, New York.

Wilson Mary, 1987: King & abdullah Britain and the making of Jordan, Cambridge University press.

Relations between Jordan and Lebanon 1921-1946

*Hanan Soliman Malkawi and Abdul Majeed Shunnaq**

ABSTRACT

This study examines the relations between Jordan and Lebanon during the period of the emirate 1921 until 1946, and reviewed the evolution and statement of the position of the parties toward political events on both local and national level, and the role of Jordan toward the Great Syrian Revolution 1925-1927 and its contribution to the revolution. As well as the relations between them during World War II, especially that Jordan contributed to the success British planned to re-power the former Iraqi regime through the participation of the military unit of the Arab army in the British military operations in Iraq and in Syria against the policy of French High Commissioner's anti-British and German pro-policy and Vichy French and Lebanese position statement from Greater Syria project put forward by Prince Abdullah and highlight the role of political parties and forces the Lebanese towards National Unionist Hashemi Project, as well as handeling economic and diplomatic relations between them.

The research will address the following questions:

1 - How the bilateral relations between the two countries started despite the existing mandatory policy and competition on the Arab land?

2 - Where Matching appeared in attitudes towards regional and national events.

3 - How has the relationship between the two countries developed in the fields of political, economic, and cultural feilds?

Keywords: Jordan and Lebanon Relations, Diplomatic Relations.

* Department of History, The University of Jordan. Received on 13/3/2013 and Accepted for Publication on 24/9/2013.